

دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية

السعودية: الدور الوسيط للابتكار المالي

إعداد الطالب/ وعد الحارثي

إشراف/

د. وليد عبد الجواد سليمان صديق

د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسن

العام الدراسي:

2023م

قائمة المحتويات	
رقم الصفحة	اسم المحتوى
الجزء الأول: التمهيد	
5-22	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها
6	مقدمة الدراسة
7	مشكلة الدراسة
8	تساؤلات الدراسة
9	أهداف الدراسة
9	أهمية الدراسة
10	الدراسات السابقة
16	المنطلقات النظرية للدراسة
18	فروض الدراسة
19	نموذج الدراسة
20	المنهجية وطرق البحث
20	الأساليب الإحصائية
21	مجتمع وعينة البحث
21	أداة الدراسة
22	حدود الدراسة
22	تقسيم الدراسة المقترح
الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة	
24-35	الفصل الثاني: حوكمة الشركات
25	تمهيد
26	أولاً: مفهوم حوكمة الشركات
26	ثانياً: أهمية وفوائد حوكمة الشركات
27-28	ثالثاً: أهداف حوكمة الشركات
28-31	رابعاً: قواعد حوكمة الشركات
31-33	خامساً: متطلبات وآليات تطبيق حوكمة الشركات
34	سادساً: الرقابة على الأسواق كسبيل لتعزيز الحوكمة بالمملكة العربية السعودية
35	خلاصة الفصل الثاني
36-47	الفصل الثالث: العلاقة بين الحوكمة والابتكار المالي للمساهمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة
37	تمهيد
38	أولاً: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
38-39	ثانياً: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

39-40	ثالثا: خصائص وسمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة
40-41	رابعا: أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
41	خامسا: العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة
41-44	سادسا: بعض تجارب الدول الأخرى في دراسة عوامل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة
44	سابعا: مفهوم الابتكار المالي
44	ثامنا: أهمية الابتكار المالي
45-46	تاسعا: دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية من خلال الدور الوسيط للابتكار المالي
47	خلاصة الفصل الثالث
الجزء الثالث: الدراسة العملية وإجراءاتها المنهجية	
49-69	الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة
50-56	التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية
56-57	تصحيح الأداة
57-62	التحليل الوصفي لمحاوِر الدراسة
62-69	صدق وثبات الأداة
70-91	الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها
92-94	الفصل السادس: تحليل النتائج والتصور المقترح
الجزء الرابع: ملاحق الدراسة	
95-99	قائمة المراجع والمصادر
100-107	ملاحق الدراسة
108	ملخص الدراسة باللغة العربية
109	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
50	توزيع العينة طبقا للجنس	(1)
51	توزيع العينة طبقا لمتغير العمر	(2)
52	توزيع العينة طبقا لمتغير المسعى الوظيفي	(3)
53	توزيع العينة طبقا لمتغير المؤهل العلمي	(4)
54	توزيع العينة طبقا لمتغير اجمالي سنوات الخبرة	(5)
55	توزيع العينة طبقا لمتغير اجمالي حجم الشركة	(6)
57	المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة ومتغيراتها	(7)
58-60	التحليل الوصفي للمحور الأول: حوكمة الشركات	(8)
60-61	التحليل الوصفي للمحور الثاني: نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية	(9)
61-62	التحليل الوصفي للمحور الثالث: الابتكار المالي	(10)
63	معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبانة ككل ومحاورها	(11)
64	صدق الاتساق الداخلي لبُعد المساءلة	(12)
65	صدق الاتساق الداخلي لبُعد العدالة	(13)
66	صدق الاتساق الداخلي لبُعد الشفافية	(14)
67-68	صدق الاتساق الداخلي لنجاح المشروعات الصغيرة	(15)
68-69	صدق الاتساق الداخلي للابتكار المالي	(16)
71	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الأولى	(17)
72	جدول ال Coefficients للفرضية الرئيسية الأولى	(18)
73	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى	(19)
73	جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الأولى	(20)
74	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية	(21)
75	جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثانية	(22)
76	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	(23)
76-77	جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثالثة	(24)
77-78	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الثانية	(25)
78	جدول ال Coefficients للفرضية الرئيسية الثانية	(26)
79	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى	(27)
80	جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الأولى	(28)
81	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية	(29)
81	جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثانية	(30)
82	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	(31)
83	جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثالثة	(32)
84	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الثالثة	(33)
84	جدول ال Coefficients للفرضية الرئيسية الثالثة	(34)

85-86	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الرابعة	(35)
86	جدول ال Coefficients للفرضية الرئيسية الرابعة	(36)
87	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى	(37)
88	جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الأولى	(38)
88-89	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية	(39)
89	جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثانية	(40)
90	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	(41)
91	جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثالثة	(42)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
(1)	توزيع العينة طبقا للجنس	51
(2)	توزيع العينة طبقا لمتغير العمر	52
(3)	توزيع العينة طبقا لمتغير المسمى الوظيفي	53
(4)	توزيع العينة طبقا لمتغير المؤهل الدراسي	54
(5)	توزيع العينة طبقا لمتغير سنوات الخبرة	55
(6)	توزيع العينة طبقا لمتغير حجم الشركة	56

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
(1)	استمارة الاستبيان	100-107

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة:

تمثل الحوكمة أحد الأنظمة التي تحمي وتعزز أداء الشركات والمشروعات، حيث تؤدي إلى زيادة تنافسيتها، وجذب الاستثمار، وفتح أسواق جديدة، وحماية مصالح أصحاب الأموال من أخطاء الإدارة، وتحسين العلاقة بين الشركات وأصحاب المصلحة، وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على أداء الشركات في الاقتصاد العام، حيث تؤدي الشركات دورها الاستثماري بشكل أفضل، وتستمر في النمو والتطور، وهو بذلك يمثل هدف أساسي من أهداف رؤية المملكة 2030م؛ لتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتطور الشركات.⁽¹⁾

تُعد حوكمة الشركات أو المشروعات (Governance Corporate) مجموعة من المبادئ والممارسات التي تحدد كيفية إدارة الشركات ومراقبتها وقد حظيت هذه الممارسات باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية التي حدثت في العديد من الدول في التسعينيات من القرن الماضي، وتعاظم الاهتمام بها في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة في العديد من الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، والتي فجرها الفساد المالي والإداري بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وسوء الإدارة وافتقارها للرقابة والخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية بتلك المشروعات.⁽²⁾

تعتمد رؤية المملكة 2030 على ثلاثة محاور وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزهر والوطن الطموح وليصبح اقتصادنا اقتصاد مزدهر غير معتمد بشكل كامل على النفط كمصدر دخل لا بد من إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار وزيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية، والتحول من الاستهلاك إلى الإنتاج، وذلك يتطلب زيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودفع الشباب لريادة الأعمال وتحفيز الابتكار والإبداع والتركيز على قطاعي الصناعة والتكنولوجيا بدلاً من اتجاه كافة المشاريع المحلية للمجالات التجارية.⁽³⁾

حظيت الأسواق المالية في العصر الحديث، وخاصة بعد العولمة، بمكانة عظيمة، إذ تمثل إحدى القنوات الاقتصادية الهامة في استيعاب أكبر قدر ممكن من المدخرات المحلية والخارجية، وتوجيهها نحو تمويل

(1) مسعود يونس عطوان عطا، دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة 2030، دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي الجديد والشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، العدد الثالث والثلاثون، الجزء الرابع، 2018، ص1819.

(2) بدر الدين محمد خليل، محمد بن عدنان الديبان، حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مركز دراية للدراسات والمعلومات، إدارة التسويق، 2016، ص5.

(3) علي نجاح علي منصور، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول، في ضوء رؤية 2030م - دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الرابع، العدد التاسع، 2020، ص5.

مختلف المشروعات، وتلعب الأسواق المالية دورًا مهمًا في تمويل المشروعات، حيث توفر آليات وأدوات متنوعة لجذب المدخرات وتوظيفها في المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، في ظل التحولات التي يعيشها النظام المالي، ومع ما تعرفه من استخدام كبير للإعلام والاتصال، برز دور الابتكار المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهمت الابتكارات المالية، مثل الأدوات المالية المشتقة، في زيادة فرص تمويل هذه المشروعات وتحسين كفاءتها، إلى جانب ممارسة أساليب الحوكمة الرشيدة بتلك المشاريع⁽⁴⁾.

وفي ضوء ما سبق يتمثل المبرر الأساسي لاختيار ذلك الموضوع في أن الحوكمة تُعد صمام الأمان لجميع المشروعات ومرتكز أساسي لإنجاحها ومحفزة للاستثمار فيها، وتجنبها الفشل المالي والإداري وذلك بتأثيرها بشكل إيجابي على أدوات الابتكار المالي التي تُعد أدوات ضرورية في عصرنا الحالي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يؤدي الأمر إلى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مشكلة الدراسة:

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، فهي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الصادرات، وفتح أسواق عمل جديدة، وتنوع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، ونظرًا لهذه الأهمية، فقد قرر مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2015م، بهدف مراجعة الأنظمة واللوائح وإزالة العوائق، وتنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم وتنمية رعايته، وتسهيل الحصول على التمويل، ومساعدة الشباب المبدعين في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم⁽⁵⁾.

نظرًا للانهيئات الكبيرة والأزمات المالية التي أصابت العديد من المؤسسات والشركات، وضغوط المستثمرين المؤسسين المتزايدة، وخاصة صناديق المعاشات، والتي كان السبب الرئيسي لها هو نقص الخبرات والكفاءة، وعدم توافر إدارات كفؤة تتمتع بخبرة ومهارات مميزة، وعدم الالتزام بمبدأ الحكم الرشيد، فقد أدى

(4) عبد الصمد سعودي، بن الخضر مسعودة، أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الأسواق المالية دراسة التجربة الكويتية لعقود خيار فرصة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثاني، 2017، ص 117.

(5) علي نجاح علي منصور مرجع سابق ذكره، ص 3،

ذلك إلى إعلان الإفلاس والانهيار لهذه المؤسسات، وتراجع حصتها السوقية، وتجميد أنشطتها، كما أن من اللافت للنظر أن ضعف مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن تأخر وقصور من الجهات المعنية بتشريع أنظمة وقوانين تنظم عملها وتخلق بيئة استثمارية جاذبة، وبناءً على ذلك، فقد أولت الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية اهتمامًا متزايدًا للحكومة، خاصة بعد الدور المتنامي والتوسع الهائل للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، والذي أصبح له دور مهم وأساسي في تنمية اقتصاديات البلدان.⁽⁶⁾

ومن ذلك المنطلق يبرز الدور الرئيسي للحكومة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأثيرها على الابتكار المالي، حيث تلعب الحكومة دورًا مهمًا في دعم الابتكار المالي من خلال توفير بيئة آمنة وفعالة للمشروعات لتجربة واختبار منتجات وخدمات جديدة، وتشمل الحكومة المالية مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصلحة، وتعزيز الشفافية والحكومة الجيدة، ومنع المخاطر، مثل إنشاء مجلس إدارة قوي، تطوير استراتيجية للابتكار المالي؛ للمساهمة في نجاح تلك المشروعات، والتحفيز من الأزمات المالية التي قد تصيب مختلف المشاريع والشركات مستقبلاً، والحد من جميع أوجه الفساد المالي والإداري الكامن حالياً بالمملكة العربية السعودية.⁽⁷⁾

وفي ضوء ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي ما أثر دور الحكومة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية في ضوء الدور الوسيط للابتكار المالي؟

ويندرج من ذلك التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية متمثلة في:

- ماهية الحكومة وما هو دورها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية؟
- ماهي طبيعة ومتطلبات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية؟
- ما هو الدور الوسيط للابتكار المالي في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية؟

(6) صادق راشد الشمري، الحكومة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع، 2008، ص115.

(7) عمر مطر جمعه النياضي، دور الحكومة في تفعيل سياسات الابتكار الإداري في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص3.

- ما هو الطرح المستقبلي لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030م؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في الكشف عن دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية في ضوء الدور الوسيط للابتكار المالي. ويندرج من ذلك الهدف عدة أهداف فرعية متمثلة في:

- التعرف على ماهية الحوكمة والتعرف على دورها بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على طبيعة ومتطلبات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.
- إبراز الدور الوسيط للابتكار المالي في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.
- التنبؤ بالطرح المستقبلي لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030م.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

- تُعد الحوكمة من الموضوعات الهامة التي أصبحت تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات.
- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م من خلال المساهمة في رفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدلات البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة.
- يُعد الابتكار المالي ذو أهمية كبيرة للاقتصاد والمجتمع حيث يساهم في زيادة الكفاءة وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

ثانياً: الأهمية العملية:

- تفيد الدراسة أصحاب ورجال الأعمال بالمملكة العربية السعودية كونها تركز على البحث في الوسائل التي تساعد في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تُعد أساس عجلة التقدم في المجتمعات في عصرنا الحالي.
- تفيد الدراسة الجهات المنظمة والمختصة بوضع قوانين وأحكام إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تفيد الدراسة الباحثين والدارسين لذلك المجال كونه يمثل إضافة قوية في المكتبات.

الدراسات السابقة:

يتم تقسيم الدراسات السابقة الى ثلاثة أقسام تبعاً للمتغيرات المتواجدة بالبحث فالقسم الأول خاص بالدراسات المرتبطة بالحوكمة والقسم الثاني خاص بالدراسات المرتبطة بنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقسم الثالث خاص بالدراسات المرتبطة بالابتكار المالي، ويمكن توضيحهم كما يلي:

أولاً: الدراسات المرتبطة بالحوكمة:

1. دراسة (ثابت، عيسى، 2017): يهدف البحث الحالي الى تحديد دور الحوكمة بصفقتها أداة رقابية في تعزيز أداء المؤسسات المالية من خلال دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية العراقية، وتتجلى أهمية البحث في أنها تعالج أحد المواضيع التي لا تزال حقلًا خصبًا للدراسة والبحث، وأنه محاولة لاستقراء مدى إمكانية قياس دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية العراقية. ولتحقيق أهداف البحث تم تطوير استمارة استبيان لغرض جمع البيانات من أفراد العينة، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان، كما يسعى الى إضافة معرفية لموضوع الحوكمة ودورها في تعزيز أداء المؤسسات المالية، لقد توصل الباحثان الى عدة نتائج كان أهمها هو أن الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الأداء للمؤسسات المالية العراقية ولكنها ذات تأثير ضعيف على الاستثمارات الأجنبية، ومازالت في طور التكوين، ولقد أوصى الباحثان بوجود تبني جميع المؤسسات المالية في العراق لإطار حوكمة منظم قابل للتطبيق في البيئة العراقية، مع ضرورة إقامة العديد من الندوات والمؤتمرات لغرض نشر ثقافة الحوكمة في المؤسسات المالية العراقية.

2. دراسة (عطا، 2018): يهدف البحث الى التعريف بحوكمة الشركات وإيضاح أهميتها حيث ثبت أنها صمام الأمان لها وهي المحفزة للاستثمار فيها، وتجنّبها الفشل المالي والإداري وأثبت البحث شرعية نظام

الحوكمة لاشتمال نصوص القرآن والسنة على قواعدها والتي تعد مخالفتها إفساد في الأرض وهو منهى عنه ، وتبين من خلال البحث حرص المنظم السعودي على تحقيق الحوكمة في نظام الشركات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، والمنشور في ١٤٣٧/٢/٢٢هـ بدءاً من مرحلة التأسيس ومروراً بإدارة الشركة وبالتغيرات التي تعتمدها في حياتها من الاندماج والتحول، وإنقاص وزيادة رأس المال والرقابة على الشركات أثناء حياتها، وفي فترة التصفية وكان لكل الشركات نصيب وافر من تطبيق الحوكمة حتى في شركة المحاصة المستترة.

3. دراسة (البحي، 2019): هدفت الدراسة الى بيان مفهوم حوكمة الشركات و بيان أهمية حوكمة الشركات و بيان أهداف حوكمة الشركات و بيان المبادئ الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية ومعرفة الإطار القانوني لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية وتطوره، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي والوصفي وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها انها تساعد حوكمة الشركات الى تدعيم وجذب الاستثمارات و حوكمة الشركات تضمن حماية حقوق حملة الأسهم من خلال الفصل بين السلطة وملكية الإدارة و ان حوكمة الشركات تساهم في محاربة الفساد المالي والإداري وأوصت الدارسة بضرورة تطبيق اليات الحوكمة الداخلية في الشركات السعودية.

4. دراسة (الجعيد، عبد الرحمن، 2020): هدف البحث الى معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية، حيث تم دراسة حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء التنفيذيين وعدد الأعضاء غير التنفيذيين، وعدد أعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، ولتحقيق اهداف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى أن الاستقلالية المفرطة بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة قد تؤثر على الأداء المالي، كما أنه كلما كانت لجنة المراجعة كبيرة كلما ازدادت وظائف المراقبة والرقابة على العمليات المحاسبية والمالية مما ينعكس على الأداء المالي، وقد أوصت الباحثان بعدد من التوصيات من أهمها دعم وتعزيز الجهود المبذولة للتطبيق الحوكمة والإفصاح عن الآليات المطبقة وذلك لمراجعة المستمرة واكتشاف الأخطاء.

ثانيا: الدراسات المرتبطة بنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1. دراسة (رشيد، 2013): يهدف البحث الى توضيح تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال، وإمكانية الاستفادة منها للنهوض بواقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، استطاعت المملكة من خلال الاستراتيجية الوطنية من دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها التنافسية ومساعدتها في مواجهة المنافسة الدولية الناجم عن انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية، كما أن معظم مصانع المملكة العربية السعودية هي من نوع الصناعات الصغيرة.
2. دراسة (الهزاني، 2015): تسعى هذه الدراسة لتحديد دور حاضنات الأعمال في دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة و تحديد الصعوبات التي تواجه تلك الحاضنات وتحول دون تحقيق الدعم المطلوب للخروج برؤيا لكيفية مواجهة تلك الصعوبات , لتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانة لرواد الأعمال ودليل مقابلة لمدرء الحاضنات بمدينة الرياض وتبين من نتائج الدراسة اتفاق وجهات النظر لعينة الدراسة ان الحاضنات تقدم دعم فني وإداري ومالي لرواد الأعمال لتتجاوز مشاريعهم أعباء مرحلة الانطلاق بالإضافة لمساهمة الحاضنة في القضاء على المشكلات التي قد تواجه المشاريع أثناء تنفيذها وأن الصعوبات التي تواجه الحاضنات هي الحصول على ممولين وغياب ثقافة الفكر الريادي بين الشباب في المجتمع والروتين وتعقد إجراءات الحصول على تراخيص وعدم حصول الحاضنة على الدعم من المجتمع المحلي وتم الخروج بتوصيات لمواجهة تلك الصعوبات.
3. دراسة (حسن، 2020): يسعى البحث الحالي إلى التعرف على خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد، للكشف عن التحديات، التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لهذه المنطقة، وتم استخدام استبيان من إعداد الباحثة مكون من (41) فقرة لقياس تلك المحاور، وتكونت عينة الدراسة من (30) مفردة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال نتائج تطبيق الاستبيان أمكن التوصل الى أن جهود الدولة لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد حازت على درجة عالية من الأهمية، وأوصت الدراسة بوضع سياسة متكاملة لتنمية المشروعات الصغيرة التي تعاني من نمو ليس من حيث العدد فقط و لكن من حيث مساهمتها في الإنتاج و توفير فرع عمل ضعيفة، كما أنه من الضروري التأكيد على أن تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنشطة المشروعات الخاصة ومتطلباتها يجب أن يتم في نفس المشروعات ومجالاتها.

4. دراسة (اوصيلة، عقيل، 2020): استهدفت الدراسة تسليط الضوء على المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا والتي تعيق نموها وتطورها والتعرف على أثر المعوقات التمويلية التي تواجه المؤسسات المالية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أدائها الاقتصادي ولقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسة في موظفي النوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية في مدينتي الخمس وزليتن، وأظهرت النتائج أن هناك معوقات داخل النوافذ الإسلامية تحول دون تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمها قلة عدد الموظفين المؤهلين والمدربين في مجال التمويل الإسلامي للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز للمعلومات بين النوافذ الإسلامية بالمصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبادل المعلومات وتحديد مدى الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات والتأكد من سلامتها وجدارتها للحصول على التمويل.

ثالثا: الدراسات المرتبطة بالابتكار المالي:

1. دراسة (الشعبي، 2016): يهدف البحث الى دراسة وتحليل إدارة الابتكار وتأثيرها على الأداء المالي للمصانع وقد شارك في هذه الدراسة 278 مصنعا من قطاع المنتجات الكيماوية السعودي بمختلف أحجامها في المناطق الرئيسية الثلاثة وهي مكة المكرمة، والرياض والشرقية، ووجد الباحث أن 80% تقريبا من عينة الدراسة تعتمد على مصانع وشركات خارج المملكة العربية السعودية في عملية ابتكار السلع وحوالي 4% فقط شارك مصانع وشركات خارجية، بينما وجد أن 11.15% فقط تقوم بعملية ابتكار السلع منفردة، ومن الجانب الآخر اتضح أن 6.12% من عينة الدراسة ليس لديها أي نشاط في عملية ابتكار السلع وأشارت الدراسة الى أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تساهم في عملية الابتكار ومنها تكثيف عملية البحث والتطوير وتقنية المنتج على التوالي، وقد توصل الباحث الى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الابتكار والأداء المالي للمصانع.

2. دراسة (سعودي، مسعودة): هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل عن طريق تصميم وتطوير أدوات و آليات مالية مبتكرة جديدة، غير الأدوات التقليدية السائدة أدوات تسهل نقل المخاطر مما يساعد في توفير عنصر السيولة في السوق الثانوي، والمتمثلة في المشتقات المالية، وتعد الخيارات المالية أحد أهم أنواع أدوات الهندسة

المالية والتي تعطي المستثمر فيها فرصة مهمة لنقل المخاطر التي يتعرض لها، وذلك عن طريق نقلها إلى أطراف لها القدرة أكبر لمواجهة المخاطر، و توصلت الدراسة إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية اثبتت من خلال الاستثمار بعقود الخيار فرصة انه يمكن للمستثمرين في الأسواق المالية العربية اللجوء إلى أساليب استثمار مبتكرة وحديثة لتنشيط السوق المالي ومحايتته من المخاطر.

3. دراسة (جمال، 2020): تأتي هذه الدراسة كمحاولة لاعتماد موجهات لكيفية الاستفادة من تحدي الابتكار المالي لمعالجة تحدي الاستدامة من خلال ابتكار منتجات التمويل المستدام في المصارف الإسلامية. تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم الابتكار المالي والاستدامة، وإيضاح أهمية الابتكارات المالية بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية، كما تقوم الدراسة بدراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر للوقوف على تطبيقاتها المتعلقة بموضوع الاستدامة ومنتجاتها، وفي الأخير تقدم الدراسة مقترحاً للموجهات العامة لنموذج التمويل المستدام المبتكر؛ وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة مع الاستعانة بالمنهج التحليلي في بعض جزئياتها. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات منها الأهمية البالغة للابتكار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتميز البيئة التنظيمية المحفزة في دولة قطر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضرورة الاهتمام بشكل أكبر بتطوير منتجات التمويل الإسلامي بما يتواءم مع المقاصد الشرعية الداعمة لمتطلبات الاستدامة.

4. دراسة (الغاني، 2022): حاولت الدراسة القيام بالتأصيل النظري و الإطار المفاهيمي للمفاهيم الحديثة في القطاع الاقتصادي عامة والأنظمة المالية خاصة من خلال الإحاطة بمجموعة من المفاهيم الأكاديمية المرنة التغيير والمتمثلة في الابتكار المالي والابتكار في التكنولوجيا المالية والشمول المالي والأداء و محاولة معرفة العالقة والأثر المتواجد بينها باستخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس والمحددات لقياسها و إبراز نتائجها، حيث تم استخدام عينة من 790 عامل في مجموعة من المؤسسات المالية الجزائرية كعينة للدراسة، تم القيام بمعالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS) و (AMOS)، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها: أن واقع الابتكار في التكنولوجيا المالية بدرجة متوسطة موافقة لمستوى الأداء، كما توجد عالقة أثر للابتكار في التكنولوجيا المالية على الأداء إضافة إلى عوامل وهو ما يستوجب على مختلف المؤسسات والهيئات المالية في الجزائر تبني واعتماد وتطوير مفهوم الابتكار في التكنولوجيا المالية والاهتمام بمتطلبات الخاصة بذلك من أجل تطوير أدائها وتحقيق الأرباح والريادة

التعليق على الدراسات السابقة:

أولاً: التعليق على الدراسات السابقة المرتبطة بالحوكمة:

هدفت الدراسات السابقة المرتبطة بالحوكمة الى تحديد دور الحوكمة بصفتها أداة رقابية في تعزيز أداء المؤسسات المالية، مثل ما جاء في دراسة (ثابت، عيسى، 2017)، كما هدفت الى التعريف بحوكمة الشركات وإيضاح أهميتها حيث ثبت أنها صمام الأمان لها وهي المحفزة للاستثمار فيها، وتجنّبها الفشل المالي والإداري، مثل ما جاء في دراسة (عطا، 2018)، وهي بذلك جاءت متفقة مع أهداف تلك الدراسة، لكنها اختلفت في أن البعض الآخر من الدراسات هدف الى معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية حيث أن في الدراسة الحالية ستقوم الباحثة بالبحث في أثر الحوكمة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وليس قياس أثرها على أداء البنوك والمؤسسات المالية، مثل ما جاء في (دراسة الجعيد، عبد الرحمن، 2020).

ثانياً: التعليق على الدراسات المرتبطة بنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

جاءت الدراسات المرتبطة بنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهتمة بالبحث في التعرف على خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجه بمحافظة الوادى الجديد، للكشف عن التحديات، التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لهذه المنطقة، مثل ما ورد في دراسة (حسن، 2020)، وهي بذلك متفقة مع اهداف تلك الدراسة حيث أن من خلال الكشف عن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيتم التوصل الى الحلول التي تساهم في نجاحها، وهو ما تركّز عليه الدراسة الحالية، والبعض الآخر من الدراسات ركز على البحث في إمكانية الاستفادة منها للنهوض بواقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، استطاعت المملكة من خلال الاستراتيجية الوطنية من دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها التنافسية ومساعدتها في مواجهة المنافسة الدولية، كما سعت الدراسات الى تحديد دور حاضنات الأعمال في دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة وتحديد الصعوبات التي تواجه تلك الحاضنات وتحول دون تحقيق الدعم المطلوب للخروج برؤيا لكيفية مواجهة تلك الصعوبات مثل ما ورد في دراسة (الهزاني، 2015)، وهي بذلك جاءت متباينة مع اهداف الدراسة الحالية كون هذه الدراسة تركّز على البحث في سبل وعوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: التعليق على الدراسات المرتبطة بالابتكار المالي:

اهتمت الدراسات السابقة بتحليل إدارة الابتكار وتأثيرها على الأداء المالي للمصانع مثل ما ورد في دراسة (الشعبي، 2016)، وهي بذلك جاءت متفقة مع طبيعة الدراسة الحالية حيث أن هذه الدراسة تهدف أيضاً إلى دراسة الابتكار المالي في إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة في نجاح تلك المشروعات، لكن البعض الآخر من الدراسات جاءت مختلفة ومتباينة في كونها جاءت موجّهة بالبحث في كيفية الاستفادة من تحدي الابتكار المالي لمعالجة تحدي الاستدامة من خلال ابتكار منتجات التمويل المستدام في المصارف الإسلامية، حيث أنها بذلك ركزت دراسة الابتكار المالي على المصارف الإسلامية باعتبارها مؤسسات مالية بالدولة المتواجدة فيها، بينما الدراسة الحالية تركز على دراسة الابتكار المالي من وجهة نظر الجانب الصناعي.

الفجوة البحثية:

في ضوء استعراض مشكلة الدراسة والدراسات السابقة نجد أن الفجوة البحثية للدراسة الحالية تتمثل في أنه -على حد علم الباحثة- لا توجد دراسات جمعت بين الثلاثة متغيرات في دراسة واحدة وجاءت متطرفة إلى البحث في أثر الحوكمة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء الدور الوسيط للابتكار المالي، حيث اهتمت الدراسات بدراسة كل متغير على حدة، كما أن الدراسات جاءت مركزة اهتمامها بالمؤسسات المالية دون القطاع الصناعي الذي تهتم به الدراسة الحالية، وهو ما يميز تلك الدراسة عن باقي الدراسات والأطروحات السابقة، حيث تهتم تلك الدراسة باكتشاف الدور الإيجابي للحوكمة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في ضوء الدور الوسيط للابتكار المالي.

المنطلقات النظرية للدراسة:

نظرية الوكالة:

تُعد نظرية الوكالة من أهم وأقدم النظريات التي أسست لما يُعرف الآن بعلم حوكمة الشركات وقد استخدمت على نطاق واسع من قبل العلماء في المجالات الأكاديمية المختلفة وكما تُعرف بأنها العقد الذي يستخدم بين ملاك الشركة ومدراءها التنفيذيين والذي ينتج عنه فوائد لكلا الطرفين، ومن أوائل الكُتاب الذين تحدثوا عن نظرية الوكالة آدم سميث الذي ذكر أهمية تقنين العلاقة التي تربط المساهمين أو الملاك بمجلس

الإدارة والإدارة التنفيذية (الوكيل)، وأشار آدم سميث إلى أن المدراء التنفيذيين في شركات المساهمة (الوكلاء) من المحتمل ألا يعتنوا بالشركة وأموالها بقدر اهتمامهم بشركاتهم وأموالهم الخاصة أو الشخصية.⁽⁸⁾

ويعود الفضل في تطوير نظرية الوكالة إلى الاقتصاديين الأمريكيين "جنس وماكلين" (Jensen et mekling) (أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1976م للذان جدد التساؤل بشأن مسؤولية الإدارة وتحديد إلى أي حد تمثل إدارة الشركة مصالح الملاك أو أهذه الإدارة سوف تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة حتى ولو كان ذلك يتعارض مع مصالح الملاك (الموكلين)، حيث قدما تعريفا لنظرية الوكالة على أنها تعاقد بين عدة أطراف وفيه المالك أو الأصيل (الموكل) يوكل أو يفوض أطراف آخرين (موكلين) من أجل تنفيذ المهام، وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار، كما وصفت نظرية الوكالة في المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية وأن وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من هذه العقود الاتفاقية وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة وبالتالي يمكن دراسة سلوك المؤسسة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها.

وعليه فالملاك أو المساهمون سوف يقومون بتزويد المدراء التنفيذيين بالأموال وهؤلاء المدراء التنفيذيون بدورهم سوف يقومون بالاستثمار ومحاولة جني العوائد الاستثمارية من أموال المساهمين أو الملاك وبالتالي سوف يقع هؤلاء المساهمون أو الملاك من غير أدنى شك تحت رحمة المدراء التنفيذيين (الوكلاء).

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أنه في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يكون الموكل هو المساهمون أو أصحاب المصلحة، والوكيل هو الإدارة، يمكن أن يؤدي عدم وجود الحوكمة القوية إلى صراعات بين الموكل والوكيل، حيث قد يسعى الوكيل إلى تحقيق مصالحه الخاصة على حساب مصالح الموكل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات غير مناسبة، أو إلى سوء إدارة الموارد، أو إلى فقدان الثقة بين الموكل والوكيل، كما يمكن أن يساعد الابتكار المالي في تعزيز الحوكمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم أدوات وأنظمة جديدة يمكن أن تساعد في تحسين الشفافية والإشراف وإدارة المخاطر، وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام التكنولوجيا المالية لتوفير الوصول إلى المعلومات المالية في الوقت الفعلي، مما يمكن أن يساعد المستثمرين في مراقبة أداء الإدارة،

(8) خليفة عابي، محاضرات مقياس حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020، ص33.

ويمكن أيضًا استخدام التكنولوجيا المالية لإنشاء أنظمة تصويت إلكترونية، مما يمكن أن يساعد أصحاب المصلحة في المشاركة في صنع القرار.

بشكل عام، يمكن أن يساعد الابتكار المالي في تعزيز الحوكمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير أدوات وأنظمة جديدة، كما يمكن أن تساعد في تحسين الشفافية والإشراف وإدارة المخاطر، بما يؤدي ذلك إلى تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة فرص نجاحها.

فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

ويندرج من ذلك الفرض عدة فروض فرعية متمثلة في:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

الفرض الرئيسي الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة والابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية.

ويندرج من ذلك الفرض الرئيسي عدة فروض متمثلة في:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة والابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة والابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية.

الفرض الرئيسي الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتكار المالي ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

الفرض الرئيسي الرابع: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية غير مباشرة بين حوكمة الشركات ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الابتكار المالي.

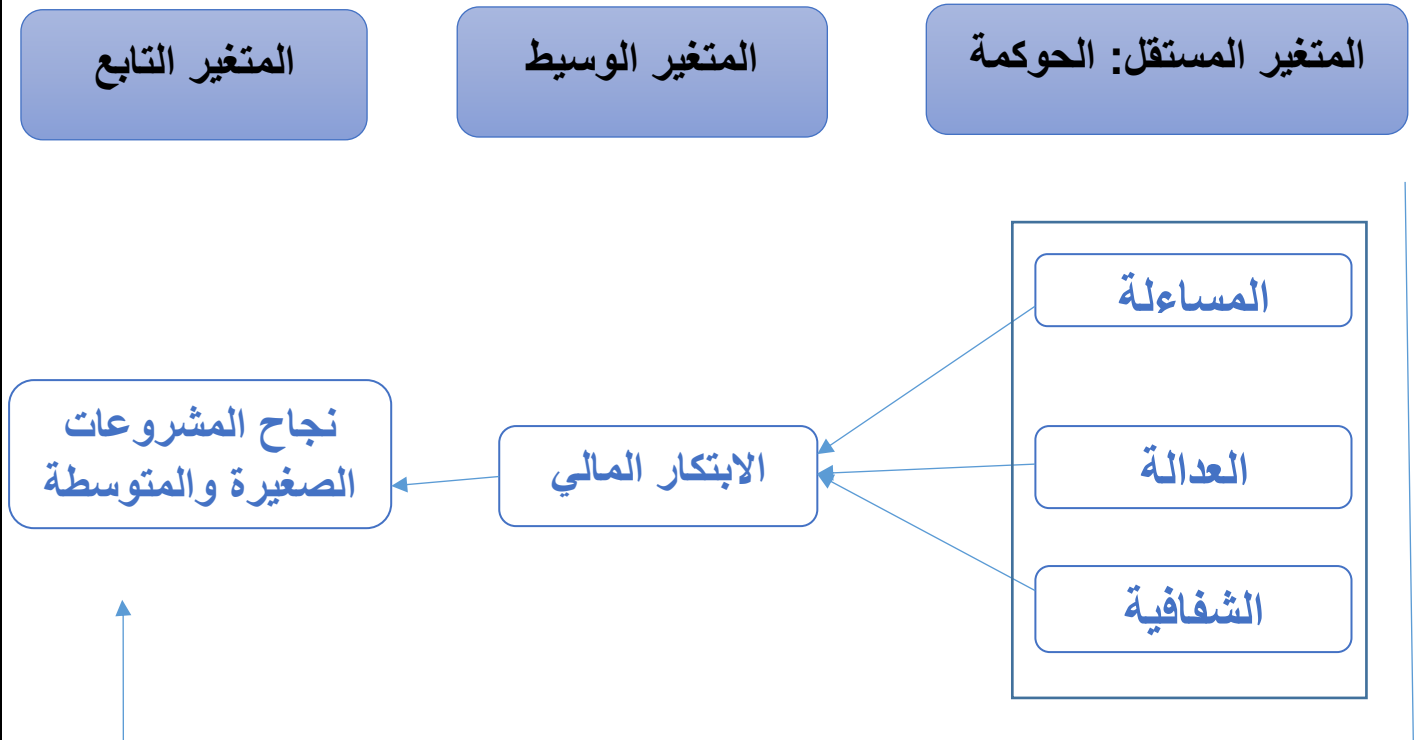
ويندرج من ذلك الفرض عدة فروض فرعية متمثلة في:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة ونجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية من خلال الابتكار المالي.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة ونجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية من خلال الابتكار المالي.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية ونجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية من خلال الابتكار المالي.

نموذج الدراسة:



منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي فمن خلاله يمكن وصف ظاهرة أو مشكلة بحثية بدقة وشمولية، من خلال الطلاع على الدراسات والأطروحات السابقة لجمع البيانات وتكوين الإطار النظري الخاص بالدراسة، ذلك الى جانب تفسير هذه الظاهرة أو المشكلة، وتحديد أسبابها ونتائجها من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية وبرامج التحليل الإحصائي مثل برنامج SPSS للوصول الى النتائج بكل دقة ووضوح.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، سوف يتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS Version 26):

1. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.
2. معامل ارتباط سبيرمان براون (Spearman-Brown) للتجزئة النصفية المتساوية، ومعادلة جثمان للتجزئة النصفية غير المتساوية معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
3. المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
4. استخدام الانحراف المعياري (Deviation Standard) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل بُعد من أبعادها الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
5. استخدام اختبار (T) لمتوسط عينة واحدة (One sample T test)
6. تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis لمعرفة أثر كل بُعد من أبعاد (المتغير المستقل) على (المتغير التابع).
7. تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise) Multiple Regression لمعرفة أثر أبعاد (المتغير المستقل) على (المتغير التابع).

مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث: يتمثل مجتمع البحث في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية بمدينة الرياض.

عينة البحث: يتمثل حجم عينة الدراسة في 30 مفردة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء وذلك استناداً إلى دراسة (حسن، 2020)

أدوات الدراسة:

ستعتمد الدراسة على أداة الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء كعينة للدراسة وستتألف الاستبانة من أربعة محاور، وذلك على النحو التالي:

- **المحور الأول:** سيتضمن هذا المحور على الخصائص الشخصية والوظيفية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء كعينة الدراسة والمتمثلة في (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة...الخ)
- **المحور الثاني:** سيتضمن هذا المحور على الأسئلة المرتبطة بقياس الحوكمة ودورها في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالملكة العربية السعودية.
- **المحور الثالث:** سيتضمن هذا المحور على الأسئلة المرتبطة بقياس أثر الحوكمة على الابتكار المالي بالملكة العربية السعودية.

صدق أداة البحث:

سيتم التأكد من صدق الاستبانة من خلال العرض على عدد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء بشكل أولي ثم إجراء التعديلات اللازمة وفقاً لوجهة نظر المحكمين.

ثبات الأداة:

ستقوم الباحثة بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك بهدف تقييم الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة لكل متغير ولكل بُعد مستقل عن الآخر، وبناءً على نتائج الاختبار، ستؤكد الباحثة من صلاحية أداة الدراسة للتحليل الإحصائي، وذلك من حيث صحة وصدق وثبات الأداة.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية
- الحدود الزمنية: 2023
- الحدود المكانية: تطبق الدراسة في منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية.
- الحدود البشرية: توزيع الاستبيانات على 30 شخص أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء بالمملكة العربية السعودية، والممثلين لحجم العينة.

تقسيم الدراسة المقترح:

الفصل الأول: الإطار التمهيدي للدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع: مناقشة النتائج.

قائمة المراجع والمصادر.

الجزء الثاني الإطار النظري

الفصل الثاني: حوكمة الشركات

تمهيد:

تُعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات المحلية العالمية في عصرنا الحاضر، إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات وتركز أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح، حيث أن مفهوم الحوكمة منهج إصلاحي وآلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة للمساهمين.⁽⁹⁾

وتعتبر الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء، فهي تمثل مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة.⁽¹⁰⁾

أصبح التزام الدول بفكرة الحوكمة أمراً في غاية الأهمية، وذلك لأن الحوكمة تعمل على تنسيق الأدوار وتكاملها ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال ما توفره من مميزات تتمثل في النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل المسؤولية ورسم السياسات وتعزيز سلطة القانون، المشاركة المواطنين في صنع القرار ليتسنى من خلال ذلك تحقيق طموحات المواطنين بالتنمية المستدامة، من خلال العناية بتحقيق تنمية الموارد البشرية وإدامتها والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام لذا يعد تبني مفهوم الحوكمة في القطاع الحكومي السعودي أمراً ضرورياً لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي، ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي كما تشهد المملكة العربية السعودية تحولات تنظيمية وإدارية تدعم وتعزز مشاركة الأفراد في إدارة شؤون الدولة على المستويين الوطني والمحلي.⁽¹¹⁾

(9) هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية.

(10) نضال عمر القاسم، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في كليات وأقسام التربية الرياضية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية"، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، مج ٤٦، الأردن، 2019.

(11) ليلي غضبان، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المركز الجامعي في الحواس، مج (11)، ع (2)، الجزائر، 2021.

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات:

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين، ولكن يمكن عرض مجمل التعريفات المذكورة للحوكمة من خلال المنظمات الدولية والدراسات والمراجع كما يلي: ⁽¹²⁾

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة، بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحقق القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة." ⁽¹³⁾

أما منظمة التمويل الدولية IFC فعرفت على أنها: النظام والهيكل الذي يتم من خلاله إدارة وتسيير الشركات ومراقبتها ومتابعة العلاقات بين جميع الأطراف وأصحاب المصالح. ⁽¹⁴⁾

وفي ضوء ما سبق يُقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال. ⁽¹⁵⁾

ثانياً: أهمية وفوائد حوكمة الشركات:

تكمن أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة من أهمها: ⁽¹⁶⁾

(12) أمجد حسن عبد الرحمن محمد، دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2019.

(13) أمجد حسن عبد الرحمن محمد، مرجع سابق ذكره، 2019.

(14) أمجد حسن عبد الرحمن محمد، مرجع سابق ذكره، 2019.

(15) هيئة السوق المالية، مرجع سابق ذكره.

(16) هيئة السوق المالية، مرجع سابق ذكره.

1. الاقتصاد: تُسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاءة الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، بالإضافة إلى تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.
2. الشركات: إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.
3. المستثمرون وحملة الأسهم: تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وترمي أيضا إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح؛ إذ أن التزام الشركة بتطبيق معايير الحوكمة يُفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.
4. أصحاب المصالح الآخرين: تسعى الحوكمة إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ثالثا: أهداف حوكمة الشركات:

تتمتع الحوكمة بأهداف ومزايا عديدة، جعلت الكثير من الوحدات الاقتصادية والدول تسعى إلى تطبيقها، ووضعت التشريعات اللازمة، حيث تسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع الكفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة، وتسعى الحوكمة من خلال أهدافها إلى تحقيق ما يلي:⁽¹⁷⁾

(17) حسام أحمد علي حمادة، حوكمة الشركات لتحقيق التميز المؤسسي وتحسين الأداء المالي، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الخامس والأربعين، العدد الثاني، 2023.

1. تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة.
2. إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تضمن حقوق المساهمين في الشركة.
3. تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
4. الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
5. ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي.
6. العمل على تنمية الاستثمارات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.
7. زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال.
8. جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية.
9. العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
10. زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
11. مساعدة أصحاب القرار كالمديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

رابعاً: قواعد حوكمة الشركات:

لتحقيق أهداف الحوكمة، يجب توافر قواعد تساهم في إقامة نظام سليم يساعد الشركات على النجاح وتحسين أدائها. لذلك، وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المعايير، تعرف باسم "قواعد حوكمة الشركات"، بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذات الصلة. وأصبح تطبيق هذه القواعد وسيلة لتعزيز الثقة في الشركات والحد من الفساد، وبالتالي أثرت على الأداء الاقتصادي والنمو، وتنقسم القواعد الخاصة بالحوكمة الشركات إلى ست مجموعات رئيسية كما وصفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتندرج مجموعة من القواعد تحت كل قاعدة وهي كما يلي: ⁽¹⁸⁾

أ) توافر إطار فعال للحوكمة: وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يساهم في رفع مستوى الشفافية والكفاءة، وتحديد المسؤوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة، وإلزام الجميع بتطبيق القانون. ويتحقق

(18) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء، سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة في الأسواق، ولكي يتم الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية في ممارسة الحوكمة، يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الأطراف المختلفة في الشركة، مع ضمان تحقيق مصالح العملاء. كما يجب أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة، وأن توفر الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بطريقة مهنية وموضوعية.⁽¹⁹⁾

(ب) حماية حقوق المساهمين: تركز قواعد الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال مجموعة من الضوابط والآليات التي تضمن لهم التمتع بحقوقهم الملكية، وحصولهم على المعلومات الكافية عن الشركة، وممارسة حقوق التصويت والمشاركة في القرارات الجوهرية للشركة، وكذلك أي عملية غير عادية تؤثر على البنية الأساسية للشركة، والإفصاح عن هيكل رأس المال الشركة والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة، كذلك إعطائهم الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم لمنع سوء الاستغلال.⁽²⁰⁾

(ج) المعاملة العادلة للمساهمين: تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين هي مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة الرشيدة، حيث يجب أن يعامل جميع المساهمين، بغض النظر عن حجم حصصهم أو جنسيتهم، على قدم المساواة. كما يجب أن يحصل المساهمون على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر.⁽²¹⁾

(د) دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة: يلعب أصحاب المصالح دوراً مهماً في استمرارية الشركات، سواء من الناحية المالية أو الإدارية. يمكنهم المساهمة في إيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات، سواء في شكل حقوق ملكية أو ائتمان. كما يمكنهم التعاون الفعال مع الشركات لخلق الوظائف وتوفير استمرارية الشركات السليمة مالياً، ولكي يتم تحقيق ذلك، يجب احترام حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القوانين الداخلية والخارجية للشركات.

(19) ناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 2008.

(20) محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق ذكره، 2006.

(21) عدنان قباحة، أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الأداء المبالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.

كما يجب تشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح، وفيما يلي بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك: (22)

- ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون، مثل حق الملكية وحق الحصول على المعلومات وحق المشاركة في صنع القرار.
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
- العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء، مثل لجان العمال أو ممثلي العمال في مجلس الإدارة.
- توفير المعلومات ذات الصلة وبالقدر المناسب لها بأسلوب دوري ومنظم وفي التوقيت المناسب، مثل المعلومات المالية والتشغيلية.
- السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.
- تصميم هيكل فعال كفاء للحماية من الإفساد والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

(هـ) الإفصاح والشفافية: تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق للأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأداء وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، يساعد الإفصاح والشفافية المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، مما يؤدي إلى زيادة الثقة بين المساهمين ومجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك، فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وممارسة سلوك غير أخلاقي، مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح، ويجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط، بل يجب أن يشمل النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وآليات اختيارهم ومدي استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة. (23)

(22) محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد السادس عشر، 2003.

(23) محمد خليل، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.

(و) مسئوليات مجلس الإدارة: لتحديد مدى مسؤولية مجلس الإدارة، تتطلب قواعد الحوكمة وضع

مجموعة من الإرشادات لتطبيق المسؤوليات، والتي تنطوي على المهام التالية: (24)

- على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.
- أن يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بطريقة عادلة.
- تطبيق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.
- على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة مثل عمل خطة إستراتيجية شاملة والإشراف والمراقبة وإجراء التغييرات اللازمة، وذلك لضمان نزاهة حسابات الشركة والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة والصحيحة وفي الوقت المناسب.

وعليه، يجب مراعاة عنصر النوعية في تشكيل مجلس الإدارة، أي أن يكون أعضاء المجلس على درجة عالية من المهارة والكفاءة في المجالات المختلفة التي تؤثر على أداء الشركة. وهذا يضمن اتخاذ قرارات سليمة وتحقيق القدرة على المتابعة والمساءلة من خلال نظام فعال لتقييم ومراجعة الأداء وتقييم المخاطر، يتبين من خلال ما سبق أن قواعد الحوكمة تتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية، وبين هذه الأنظمة والمعايير المهنية الصادرة. كما يجب على الشركة توفير الشفافية والإفصاح، وتزوي المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجونها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. علاوة على ذلك، فإن لهذه القواعد دوراً هاماً في تحقيق الرقابة والعمل بدرجة عالية من المهنية في مواجهة الأزمات المتوقعة حدوثها. (25)

خامساً: متطلبات وآليات تطبيق حوكمة الشركات:

(أ) متطلبات تطبيق الحوكمة: تتمثل تلك المتطلبات فيما يلي: (26)

(24) جلال العبد، حوكمة الشركات.. ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم؟، مقالة شبكة اقتصاديات www.4eqt.com، 2006.

(25) حابي أحمد، زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي Lemanger ، المجلد 15، العدد 1، 2015.

(26) طالب بن علي بن عبد الله المنذري، أثر أبعاد الحوكمة على الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي في سلطنة عمان، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرقية، 2022.

- **الإطار القانوني:** يحدد الإطار القانوني حقوق المساهمين واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالشركة، بما في ذلك المؤسسين والجمعية العمومية للمساهمين والمساهم الفرد ومجلس الإدارة ولجانه الرئيسية ومراقب الحسابات.
- **الإطار المؤسسي:** يتضمن الإطار المؤسسي المؤسسات الحكومية والرقابية المنظمة لعمل الشركات، مثل الهيئة العامة لسوق المال، والرقابة المالية للدولة، والبنوك المركزية، والهيئات الرقابية الأخرى. كما يتضمن المؤسسات غير الحكومية المساندة للشركات، مثل الجمعيات المهنية والعلمية، والجمعيات الأهلية، والمؤسسات غير الحكومية الهادفة للربح.
- **الإطار التنظيمي:** يتضمن الإطار التنظيمي النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها. يحدد النظام الأساسي حقوق وواجبات المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. يوضح الهيكل التنظيمي علاقات السلطات ومسؤولياتهم.
- **روح الحوكمة:** تتمثل روح الحوكمة في الانضباط والجد والاجتهاد والحرص على المصلحة العامة للشركة. يجب تشجيع جميع العاملين في الشركة على المساهمة الفعالة في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية. يمكن تحقيق ذلك من خلال نشر ثقافة الحوكمة في الشركة والعمل على تفعيلها بقدر الإمكان.

(ب) آليات تطبيق الحوكمة:

تُعد مبادئ الحوكمة من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية في المؤسسات الحكومية وغيرها. ومن أهم هذه المبادئ المساءلة والمحاسبية، حيث تقتضي المساءلة تحديد أدوار ومهام وصلاحيات الإدارة العليا والموظفين بشكل واضح وصريح، بما يضمن الفصل بين صلاحيات القادة على المستوى السياسي والمستوى التنفيذي في المؤسسة، والفصل بين مهام وصلاحيات مجالس الإدارة ومهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية. كما تقتضي المساءلة مسؤولية المؤسسات والقطاعات العامة والعاملين فيها عن قراراتهم وعن الأعمال والنشاطات التي يقومون بها، وتوفر المساءلة فرصاً لذوي العلاقة وأصحاب المصلحة لمراقبة العمل دون أن يؤدي ذلك إلى وجود أية ثغرات. وفي نفس الوقت، حال وجود ثغرات، تتيح المساءلة بيان واقع الحال ومساءلة كل من في محل المسؤولية ومحاسبته على تقصيره أو ضعف الأداء إن وجد، أما النظام المحاسبي، فهو مجموعة من القوانين والأنظمة والإجراءات والسجلات

والمستندات التي تعتمد عليها المؤسسة في إثبات العمليات المالية وتصنيفها، وتزويد الإدارة بتقارير دورية تحتوي على معلومات موثقة عن الإنفاق.⁽²⁷⁾

وتتضمن الشفافية الإفصاح الكامل عن جميع القرارات والنشاطات المؤسسية، بما في ذلك المعلومات والحقائق اللازمة لفهم تنفيذ الإجراءات ونتائج ومخرجات الأعمال. يجب أن يتم تقديم هذه المعلومات بطريقة واضحة وشاملة وبشكل دوري، أما النزاهة فهي مبدأ أساسي في الإدارة الرشيدة، ويعني الالتزام بالصدق والأمانة وتحقيق الصالح العام. يجب على المؤسسات الحكومية وضع مدونة سلوك وظيفية، وإجراءات مؤسسية داخلية تضمن قيام جميع العاملين بتعامل مهني وموضوعي وأخلاقي مع الآخرين وأصحاب العلاقة، وعدم استغلال المنصب بطريقة غير شرعية.

يتعلق مبدأ العدالة بمدى تحقيق الإنصاف والمساواة في ممارسة السلطة وإدارة المال العام، من خلال تعامل المؤسسات الحكومية مع كافة الأفراد والموظفين والمؤسسات الأخرى بعدالة لتجنب أي شكل من أشكال التمييز أو التحيز أو المفاضلة، مع اعتراف واحترام حقوق الآخرين.⁽²⁸⁾

أخيرًا، يُعد مبدأ المشاركة من أهم مبادئ الحوكمة، حيث يُتيح الفرصة للمواطنين والآخرين والجمعيات الأهلية، وجميع الأطراف المعنية للمشاركة في صنع السياسات التنظيمية والتشريعات والاستراتيجيات والإجراءات المناسبة، ووضع قواعد العمل المختلفة لمختلف مجالات ونشاطات هذه المؤسسات. ويعود ذلك إلى الأثر الكبير الذي يتركه هذا المبدأ في صياغة الاستراتيجيات وتطبيقها على أرض الواقع، وطرق وأساليب تقديم الخدمات، وبالإضافة إلى ما سبق، تعد الحوكمة نظامًا من خلاله يتم توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى لتحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة بكل مسؤولية ونزاهة. وهي تتضمن سياسات محددة وإجراءات عملية لتوجيه تنفيذ تلك السياسات، وممارسة الصلاحيات والرقابة والإدارة السليمة، بما في ذلك بناء العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأطراف ذات العلاقة على أسس مؤسسية.⁽²⁹⁾

(27) نرمن أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم ما إلقاء الضوء على التجربة المصرية: مركز المشر وعات الدولية الخاصة، 2007.

(28) منال بنت عبد العزيز بن علي العريني، واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2014.

(29) طالب بن علي بن عبد الله المنذري، مرجع سابق ذكره، 2022.

سادسا: الرقابة على الأسواق كسبيل لتعزيز الحوكمة بالمملكة العربية السعودية:

ألزمت هيئة السوق المالية السعودية الأشخاص المرخص لهم بالإفصاح عن معلومات إضافية على مواقعهم الإلكترونية أصدر مجلس هيئة السوق المالية قرارا يلزم الأشخاص المرخص لهم (المؤسسات المالية المرخصة من هيئة السوق المالية للعمل في نشاط الأوراق المالية) بتطبيق متطلبات إضافية في إطار تحسين مستوى الإفصاح لديهم، على أن يتم العمل بها اعتبارا من الأول من أبريل 2016، وتستهدف هذه المتطلبات رفع مستوى الشفافية في السوق المالية وتعزيز حماية المستثمرين. وفي هذا الجانب، وجهت الهيئة الأشخاص المرخص لهم بتأسيس البنية التحتية للحوكمة، والمتمثلة في وضع الأنظمة والسياسات اللازمة وتطوير سياسات الحوكمة الخاصة بالشخص المرخص له وإجراءات الإشراف عليها ومراقبة مدى فاعليتها وتعديلها عند الحاجة، ومن ذلك إعادة تشكيل مجالس الإدارة ليشمل أعضاء مستقلين بهدف تفعيل أداء مجالس الإدارات وتكوين لجان خاصة بالمراجعة والترشيحات والمكافآت، بالإضافة إلى إصدار تقرير سنوي عن أعمال السنة المالية المنتهية، ووضعت الهيئة على موقعها الإلكتروني قائمة بالأشخاص المرخص لهم تبين الأنشطة المرخص لها كل شخص، وذلك بهدف تجنيب المستثمرين في السوق المالية والعامة التعامل مع مؤسسات أو أشخاص غير مرخص لهم.⁽³⁰⁾

(30) اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حوكمة الشركات الفرص والتحديات، أخبار الاتحاد، 2015.

خلاصة الفصل الثاني:

في الختام، يمكن القول ان حوكمة الشركات هي إطار تنظيمي يحدد العلاقة بين أصحاب المصلحة في الشركة، ويهدف إلى حماية حقوقهم ومصالحهم. وتلعب حوكمة الشركات دورًا مهمًا في تحقيق أهداف الشركة، وتعزيز ثقة المستثمرين والشركاء، وتحسين الأداء المالي والتشغيلي.

فحوكمة الشركات هي إطار تنظيمي يحدد العلاقة بين أصحاب المصلحة في الشركة، ويهدف إلى حماية حقوقهم ومصالحهم. وتشمل أصحاب المصلحة في الشركة المساهمين، والمديرين، والموظفين، والعملاء، والمجتمع المحلي، وتلعب دورًا مهمًا في تحقيق أهداف الشركة، وتعزيز ثقة المستثمرين والشركاء، وتحسين الأداء المالي والتشغيلي. فعندما تكون حوكمة الشركات فعالة، فإنها تساعد الشركة على اتخاذ قرارات حكيمة، وإدارة المخاطر بشكل فعال، وتعزيز الشفافية والمساءلة، يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، فعندما تكون الشركات محكومة بشكل جيد، فإنها تكون أكثر فاعلية في توليد الوظائف، وخلق القيمة الاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وتختلف حوكمة الشركات من دولة إلى أخرى، ولكن هناك مجموعة من المبادئ العامة التي يتم الالتزام بها في معظم الدول، ففي ظل العولمة المتزايدة، أصبح لحوكمة الشركات أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تنشط في العديد من الدول، وتؤثر على حياة الملايين من الناس. ولذلك، من المهم أن تكون هذه الشركات خاضعة لحوكمة قوية تحمي حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتضمن الاستدامة المالية.

الفصل الثالث: العلاقة بين الحوكمة والابتكار المالي للمساهمة في نجاح المشاريع
الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يمثل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الاستطلاعات التي اهتمت بها المنظمات لسرد ومعرفة التحديات التي يمكن أن تعوق أداء المشروعات، حيث اهتم البحث بتناول التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطرق مواجهتها في ظل التجارب الدولية الناجحة حيث كانت هذه التحديات عبارة عن تحديات تنظيمية وقانونية وغيرها تمويلية وإدارية وتسويقية، ويعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في دعم التنمية الاقتصادية بما يعكسه من زيادة في القيمة المضافة ونمو الناتج المحلي الإجمالي وتنوع هيكل الاقتصاد كما تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داعم هام في اكتساب فرص عمل للشباب وتساعد رواد الأعمال على تنفيذ وتحقيق أفكارهم التي تدور حول عدة أعمال مختلفة وتحويلها إلى مشاريع على أرض الواقع وبالرغم من ذلك فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدم قدرتها على الاختلاط بالأسواق وعدم معرفة الخبرات التي يجب أن تكتسبها للحصول على المهارات التنافسية لتمويل منتجاتها بالطريقة اللازمة وهذا لا يمنحهم الميزة التنافسية سواء محليا أو خارجيا.⁽³¹⁾

وعليه اهتمت المؤسسات بإيجاد طرق ومصادر جديدة للنمو بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنسم هذه المصادر بالعديد من المتغيرات المرتبطة بالعملة وتحرير السوق وزيادة حدة المنافسة واتجهت نحو التحسين المستمر في مواجهة تلك الظروف المتغيرة وذلك في ظل تلك المنافسات بدأت أن تهتم بالعديد من الابتكارات في الإنتاج والخدمات وأيضا في الإجراءات الإدارية والفنية اللازمة، والاتجاه على معرفة المتغيرات العامة التي اختلفت عن النظرة التقليدية والتي تتمثل في العنصر البشري وبأنه يتلقى المتطلبات ويقوم بتنفيذها وعليه اهتمت المؤسسات بتطوير سلوكه وخصائصه وتمكنه من اكتساب المهارات التي تدعم المشروعات.⁽³²⁾

(31) حلمي سلامة محمود قنديل، تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية، 2019، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،

جامعة الأزهر، معهد الجزيرة العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية، العدد الحادي والعشرون.

(32) منى صابر فاضل حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات، دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة، 2020، جامعة

الوادي الجديد، كلية الآداب، العدد (76).

أولاً: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت المشاريع الصغيرة تساعد في تقديم فرص العمل وتحسين الدخل وزيادة التنمية على الصعيد الفردي وعلى الصعيد الجماعي وكي تزدهر هذه المشاريع وتكون ذات قيمة عملت جميع الجهات الحكومية والمنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص على توفير البنية التحتية للمشاريع الصغيرة. يعرف مفهوم المشروع الصغير بأنه يختلف من مكان لآخر ومن مجال لآخر وهذا على حسب النشاط الذي يندرج تحته العمل سواء كان هذا النشاط صناعي أو تجاري أو حرفي، وأيضا يختلف من حيث الدول المتقدمة والدول النامية، حيث تتضمن ثلاثة عناصر أساسية وهي: (الموارد المادية كالآلات والمعدات- الموارد البشرية وهي المهارات الشخصية- مورد الربح وهذا يتحقق عند تجاوز الأموال الواردة الى المشروع الموالات الصادرة عنه).⁽³³⁾

وتندرج مفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يتم التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العاملين بها فالمشروعات الصغيرة تضم حتى 50 عامل بينما المشروعات المتوسطة فهي تضم أكثر من 50 عامل في المنشأة.

ثانياً: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المشروعات الاقتصادية هي المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي في جميع الدول لذلك تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور حيوي كبير في إنشاء الناحية الاقتصادية حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة في بناء الإحصائيات التي تعمل على تحسين التطورات الاقتصادية وذلك بالرغم من اختفائها الملحوظ بسبب عمليات الإفلاس التي تمر بها وأيضا لها عدة مزايا منها:

1. سهولة تكوينها وذلك لانخفاض الاحتياجات المالية لتمويلها.
2. استقلالية الإدارة وذلك لأنها تختص ملكية فردية أو عائلية أو عدد محدود لانخفاض رأس المال.
3. عدالة التنمية الاقتصادية لقدرتها على الانتشار الواسع بين الولايات والأقاليم.
4. خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تقليل البطالة.

(33) قلمامن منى، دور التفكير الاستراتيجي في نجاح المشاريع الصغيرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد

خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير.

5. خدمة المؤسسات الكبيرة وتنميتها حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة من خلال تدريب العمال وإكسابهم المهارات وانتقالهم لخدمة المشاريع الكبيرة.
6. ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية.
7. الفعالية في التسيير حيث ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة هيكلتها التنظيمية البسيطة وسرعة الاتصال المباشر وأيضا عملية اتخاذ القرارات التي توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في الاستخدام واستخدامها لكافة أساليب التسيير الحديثة.
8. الكفاءة الاقتصادية استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج وتكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار.⁽³⁴⁾

ثالثا: خصائص وسمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- تتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدة خصائص وهي كالآتي:
1. انخفاض رأس المال المطلوب للبدء في المشروع: وهو الذي يتلاءم مع رغبة المستثمرين في معظم الدول النامية وهذا يساعد في سرعة دوران رأس المال وإمكانية استرداده في وقت قصير مما يساعد على التمكن في الدخول والخروج من السوق بطريقة أسهل.
 2. طبيعتها التنظيمية: لا يتوجب وجود تعقيدات إدارية في طريقة تنظيمها مثل مجلس الإدارة والتنظيمات الإدارية الأخرى التي لا بد من وجودها في المشروعات الكبيرة وذلك لان معظمها يتخذ شكل ملكية فردية أو عائلية أو شركات أشخاص.
 3. الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المحلية: في معظم الأحيان تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخامات المحلية وهذا يجعل حجم الاستيراد منخفض وينعكس إيجابيا على الميزان التجاري ويجعل التأثيرات السلبية قليلة وذلك من حيث التغير في سعر الصرف.

(34) رايس حدة، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ب-ت

4. المرونة العالية وسرعة الاستجابة لحاجيات السوق: تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع التغيرات الخارجية والمرونة في عملية الإنتاج سواء في الكم أو النوع وهذا يجعلها أكثر استجابة لاحتياجات السوق.

5. تسهم بشكل كبير في الحياة الاقتصادية: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتنوعها وتزايد أعدادها وسرعة انتشارها في كافة الجوانب الاقتصادية وهذا يعكس مدى مساهمتها في زيادة نسبة التشغيل وفي الناتج المحلي الإجمالي.⁽³⁵⁾

رابعاً: أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: أنواعها حسب طبيعة ملكيتها القانونية:

كل مؤسسة صغيرة أو متوسطة تأخذ شكل قانوني وهذا على حسب الهوية الرسمية التي يمنحها القانون للمشروع وذلك من خلال منح الاعتمادات والرخص ووضع القوانين التي تحدد الحقوق والواجبات من خلال تنظيم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة.

ثانياً: أنواعها حسب طبيعة توجهها:

يمكن تقسيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عدة معايير وهي المهن والحرف التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الكبرى.

ثالثاً: أنواعها حسب طبيعة منتجاتها:

يمكن تقسيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عدة معايير وهي المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، والمشروعات المنتجة للسلع الوسيطة، والمشروعات المنتجة لسلع التجهيز.

رابعاً: أنواعها حسب طبيعة نشاطها:

تنقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالآتي:

(35) حلي سلامة محمود قنديل، مرجع سابق، 2019.

(المشروعات الصناعية، والمشروعات الخدمانية، والمشروعات التجارية والمشروعات الاستثمارية).⁽³⁶⁾

خامسا: العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

التمويل من اهم العقبات الرئيسية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعد هذا من عوائق المسوحات الميدانية ويعود ذلك على المصارف التي تمويل المشاريع وذلك نظرا لان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنطوي عليها مخاطر أعلى وأعلى بالنسبة للخدمات المقدمة لها فعند زيادة التمويل يؤدي ذلك زيادة في التكاليف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا يعود بالضعف للمنافسة في الأسواق ويؤثر بالسلب على مواضعها ومركزها المالي.

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عقبات من ناحية بيئة الأعمال التجارية وذلك من حيث (الضرائب والتنظيم، والتضخم، والفساد، وجرائم الشوارع)، وقد تواجه أيضا ضعف في المهارات والكفاءات وهذا يجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير قابلة للنمو ولكن تسعى لان تظل مستمرة في سوق المنافسة وهذا لاغ يتطلب مهارات كبيرة.⁽³⁷⁾

سادسا: بعض تجارب الدول الأخرى في دراسة عوامل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أولا: التجربة اليابانية:

اعتمدت بدرجة كبيرة في نهوض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكانت أول نقطة اهتمت بها هو وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واهتمت بنوع النشاط الاقتصادي التي تقوم عليه المشروعات وعملت على وضع برنامج تعتمد عليه في تنمية المشروعات وهو كالآتي:⁽³⁸⁾

(36) ناصر، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

2017

(37) حيدر عباس الجنابي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح، دراسة ميدانية على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء

المقدسة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2019.

(38) حلبي سلامة محمود قنديل، مرجع سابق، 2019.

1. مجال التمويل فكانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى بتعدد مصادر التمويل فكانت البنوك التجارية تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة وكذلك هيئات التمويل الحكومية المتخصصة.

2. الدعم الفني حيث قاموا بإنشاء نظام خاص للدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويتم تقديم الخدمات الإرشادية اللازمة وتشرف عليه هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل دراسة المواقع المناسبة لإنشاء المشروعات والرد على استفسارات أصحاب المشروعات وتقييم الوضع القائم لها وكيفية التغلب على العقبات التي قد تواجهها وعمل برنامج لتحسين الإنتاجية للمشروعات.

3. التدريب وضعت الحكومة لديهم برامج تقوم على أسس تدريبية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يقدم هذا المعهد برامج تدريبية للمديرين أنفسهم لرفع مستوى وعيهم الإداري وبرامج تدريب فنية أخرى لرفع مستوى مهارة العمال.

4. التسويق تعمل هيئات الحكومة على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عزو الأسواق الدولية بمنتجاتها من خلال توفير معلومات عن اتجاهات الأسواق الخارجية واللوائح الضابطة لها.

5. الضرائب تم تنفيذ بعض الإجراءات الضريبية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار والمنافسة مثل الإعفاء من ضريبة العمل وضريبة العقارات وتخفيض الضريبة على الدخل وعلى الأرباح الموزعة ووضع نظام ضريبي يشجع على إدخال التكنولوجيا الحديثة وعلى إقامة المشروعات الصغيرة في المناطق النائية.

6. الحماية من الإفلاس تم وضع عدد من النظم لحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الإفلاس مثل نظام ضمان الائتمان المرتبط بالإفلاس والذي يعمل على تقديم مساعدات للمشروعات التي تعاني من ذلك.

7. التحول نحو اللامركزية: بغرض توفير مرونة أكبر لاستخدام الموارد المالية لبناء قدرات البحث والتطوير بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: تجربة كوريا الجنوبية:

تم تصنيف سياسات دعم وتنمي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى ثلاثة فئات وهي:

1. سياسات الدعم العامة والتي تتضمن برامج ودورات تثقيفية لمنظمي المشاريع ووضع برنامج لتشجيع الفئات المختلفة لبدء إنشاء مشاريع أخرى، وتم تقديم الدعم المالي والتدريب لأصحاب المشاريع وتوفير نظام تقييم مستمر لأثر اللوائح والنظم على المنشآت القائمة، وتم إنشاء إدارة للشكاوى التي تساعد على حل مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. برامج دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء المرتفع تتضمن تلك البرامج توفير دعم مالي للبحوث والتطوير التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن البحث والتطوير هو العامل الرئيسي والأكثر أهمية في زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعليه تم وضع عدة برامج لتحقيق هذا الهدف منها: (برنامج الابتكار التكنولوجي، إنشاء بنية تحتية رقمية، توفير دعم جزئي للبحث والتطوير، برنامج تطوير المنتجات الجديدة مضمونة الشراء، برنامج تطوير تكنولوجيا بيئة الإنتاج المبتكرة، توفير الدعم المالي لتكنولوجيا تسويق المنتجات).

3. سياسة عولمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم تطبيق مجموعة من السياسات التي تستهدف دعم صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة تدويلها ومن هذه السياسات:

■ سياسة الترويج: عملت الحكومة على تقديم الدعم مثل دعم العثور على مشترين، وتوجيه المشترين لشراء منتجات هذه المشروعات، والتدريب على طرق التسويق وممارسات التصدير على الإنترنت، وإرسال الوفود التجارية، وعقد المعارض بالخارج وتقديم خدمات استشارية متنوعة من خلال مجموعة من المتخصصين في التصدير، وقدمت وكالة التجارة الدولية معلومات عن التجارة الدولية والفرص التجارية بالخارج.

■ سياسة التمويل: تم تنفيذ عملية التمويل لتدويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم عمل تسهيلات مختلفة لتمويل صادرات المشروعات الصغيرة والكبيرة للتغلب على نقص رأس المال المتاح للتصدير.

■ سياسة التدويل: وذلك من خلال بناء القدرات وعليه قدمت الدولة دعم مالي لتحسين الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي اعتمدت في عملية إنتاجها على محركات نمو

جديدة ومستوى تكنولوجيا متقدم وتم توفير القروض اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

سابعاً: مفهوم الابتكار المالي:

قد توسع بعض الباحثين في تعريف الابتكار المالي والذي كان يشمل الأدوات والتقنيات وأيضاً المؤسسات والأسواق وتم تعريف الابتكار المالي على أنه عملية إنشاء وتعميم أدوات مالية جديدة وكذلك التقنيات والمؤسسات والأسواق المالية الجديدة.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مفهوم الابتكار المالي يعني إيجاد شيء غير مسبق من منتج أو خدمة أو عملية أو كيان مالي وقد يكون هذا الإيجاد بتطوير ما أصله موجود.

ثامناً: أهمية الابتكار المالي:

تعددت وجهات النظر نحو الابتكارات المالية من الناحية الإيجابية أو السلبية وتم الاتفاق بين الجميع على مدي أهمية الابتكارات المالية وتم التركيز عليها بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وكان هذا محل التركيز لدراسة جميع الجوانب الإيجابية والسلبية الخاصة بالابتكارات المالية والتي كانت تعتبر السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة المالية وتم تصنيف الابتكار المالي على أنه من ضمن المخاطر الرئيسية في بعض المؤسسات، يساعد الابتكار المالي في رفع كفاءة المؤسسات المالية وتحقيق قيمة مضافة لها ويساهم ذلك في أن تصبح المؤسسات ذات كفاءة استثمارية والنمو السريع في ظل الأسواق التنافسية الحالية وذلك من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية تسد احتياجات السوق.⁽³⁹⁾

(39) إبراهيم حسن جمال، الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2020، ع

(121)، مج (26).

تاسعاً: دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية

من خلال الدور الوسيط للابتكار المالي:

تلعب الحوكمة دوراً مهماً في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في المملكة العربية السعودية، من خلال

الدور الوسيط للابتكار المالي، التي يمكن استعراضها كالآتي: (40)

1. يمكن أن تساهم الحوكمة في تعزيز الابتكار المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توفير

إطار تنظيمي يضمن شفافية ومسؤولية الشركات، مما يعزز الثقة بين الشركات والمستثمرين، ويسهل

حصول الشركات على التمويل اللازم للابتكار.

على سبيل المثال، يمكن أن تساعد الحوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تطوير خطط مالية

واضحة وقابلة للتنفيذ، وإدارة المخاطر بشكل فعال، وتعزيز الشفافية في الأنشطة المالية، كما يمكن أن

تساعد الحوكمة الشركات على بناء علاقات قوية مع المستثمرين، وجذب التمويل اللازم للابتكار.

2. يمكن أن يساهم الابتكار المالي في تعزيز الحوكمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توفير

أدوات وحلول مالية جديدة يمكن أن تساعد الشركات على إدارة المخاطر بشكل أفضل، وتعزيز

الشفافية، وتحسين المساءلة.

على سبيل المثال، يمكن أن يساعد الابتكار المالي الشركات الصغيرة والمتوسطة على تطوير أدوات لإدارة

المخاطر المالية، مثل أدوات إدارة المخاطر السيبرانية ومخاطر السيولة، كما يمكن أن يساعد الابتكار

المالي الشركات على تطوير حلول مالية مبتكرة لتعزيز الشفافية، مثل حلول التكنولوجيا المالية التي

تسهل الوصول إلى المعلومات المالية.

3. يمكن أن يؤدي دور الحوكمة الوسيط للابتكار المالي إلى تحقيق عدة فوائد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

في المملكة العربية السعودية. ومن هذه الفوائد:

■ زيادة فرص الحصول على التمويل: حيث يساعد الابتكار المالي في تعزيز الثقة بين الشركات

والمستثمرين، مما يسهل حصول الشركات على التمويل اللازم للنمو والابتكار.

(40) علياء البديري خلف صالح، دور الهندسة المالية في التمويل المؤسسي في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد السابع والثلاثون، 2023.

- تحسين الأداء المالي والتشغيلي: حيث يساعد الابتكار المالي الشركات على إدارة المخاطر بشكل أفضل، وتعزيز الشفافية، وتحسين المساءلة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركات.
- خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي: حيث تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن تحسين نجاحها من خلال الحوكمة والابتكار المالي يساهم في تحقيق هذه الأهداف.

خلاصة الفصل الثالث:

ومن خلال ما تم عرضه في الفصل تم التعرف على مدى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحازت المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتمام كبير من قبل الدول والتي حازت على اهتمام من جميع النواحي التنظيمية والقانونية والتي كانت تستهدف بصورة مباشرة وغير مباشرة لتيسير الإجراءات وذلك من خلال عمل برامج واتخاذ إجراءات ومبادرات مختلفة تساعد على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي العامل الأساسي لاقتصاد أي دولة سواء كانت دولة متقدمة أو دولة نامية وذلك لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على زيادة فرص العمل للتقليل من البطالة أي كانت طبيعة عمل الأفراد لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب توظيف العمالة ذات الخبرات العالية فقط يمكن أن تكون العمالة مؤهلة بشكل نسبي أو لا يكون لديهم خبرة حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على تدريب العمالة بشكل جيد فهي تساعد على إعطائهم جميع الخبرات التي قد تساعدهم على التوظيف في أماكن المشروعات الكبيرة، وعلاوة على ذلك لا تحتاج الى رأس مال كبير وتكون بداية إنشاء النشاط من خلال رأس مال منخفض نسبياً.

ومن خلال ما توصلنا اليه أيضاً أن الحوكمة تؤثر بشكل كبير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث حركة الاقتصاد العالمي وأنها عامل أساسي لتحقيق الاستدامة واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحدد مدى نجاح المشروع التجاري القائم من خسائره ومدى كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سد احتياجات السوق المحلي عن غيرها ومدى تأثير منتجاتها على الأسواق الخارجية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول ان الحوكمة والابتكار المالي يلعبان دوراً مهماً في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وتعزيز هذا الدور الوسيط يمكن أن يساهم في تحقيق عدة فوائد للشركات وللاقتصاد الوطني ككل.

الجزء الثالث

الدراسة العملية وإجراءاتها المنهجية

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة

التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المهني الوظيفي، المؤهل العلمي، إجمالي سنوات

الدراسة، حجم الشركة)

يتم دراسة البيانات الشخصية (الديموجرافية) وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية والرسوم البيانية

وذلك كما يلي:

أولاً متغير النوع:

جدول (1) يوضح توزيع العينة طبقاً للجنس

الجنس		
النسبة	التكرار	
63.3	19	ذكر
36.7	11	أنثى
100.0	30	الإجمالي

الجدول يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير الجنس لمجموعة معينة من الأفراد. وفقاً للجدول:

أ- تظهر النتائج الإحصائية بخصوص الجنس لتوزيع العينة المدروسة على أصحاب المشاريع

الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال بالمنطقة الصناعية بمدينة الرياض (المملكة العربية

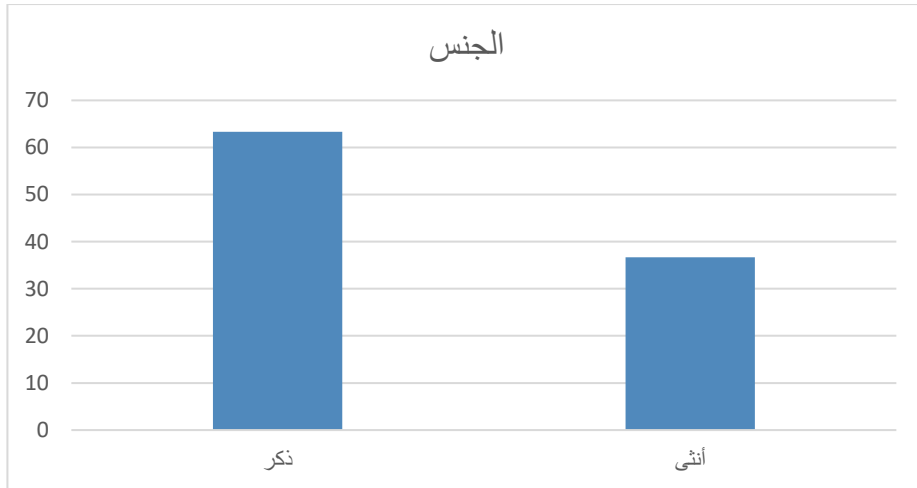
السعودية). وفقاً للجنس. يُلاحظ أن عدد الذكور في العينة بلغ 19 فرداً، وهذا يمثل نسبة

63.3% من إجمالي عدد الأفراد المشمولين في الدراسة. بالتالي، يبدو أن الذكور يمثلون النسبة

الأكبر في عينة الدراسة. من الجدير بالذكر أن الإناث يمثلن نسبة الأصغر من العينة، حيث

يبلغ عددهن 11 فرداً فقط، ما يمثل نسبة 36.7% من إجمالي عدد الأفراد في العينة.

شكل (1) يوضح توزيع العينة طبقاً للجنس



ثانياً متغير العمر:

جدول (2) يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر

العمر		
النسبة	التكرار	
6.7	2	أقل من 30 سنة
13.3	4	من 30-40 سنة
33.3	10	من 40-50 سنة
46.7	14	أكبر من 50 سنة
100.0	30	الإجمالي

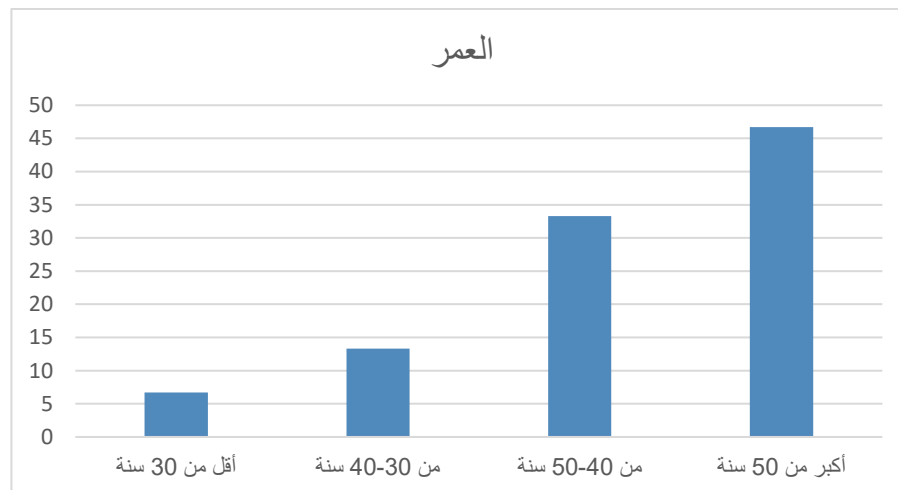
أ- النتائج الإحصائية بخصوص العمر تعكس توزيع الأعمار أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال بالمنطقة الصناعية بمدينة الرياض (المملكة العربية السعودية).

الذين شملتهم الدراسة. دلت هذه النتائج على التالي:

أقل من 30 سنة (6.7%): يظهر أن هذه الفئة العمرية تشكل النسبة الأقل من العينة، حيث تمثل 2 مشارك. ويلمها العمر من 30-40 سنة (13.3%): ويشمل 4 مشارك، ويلمها العمر من 40-50 سنة (33.3%): نسبياً، يشارك

فيها 10 أفراد. ويلها العمر الأكبر من 50 سنة (46.7%): تظهر هذه الفئة النسبة الأكبر من المشاركين، حيث يبلغ عددهم 14 مشاركاً من العينة.

شكل (2) يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر



ثالثاً متغير المسمى الوظيفي:

جدول (3) يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المسمى الوظيفي

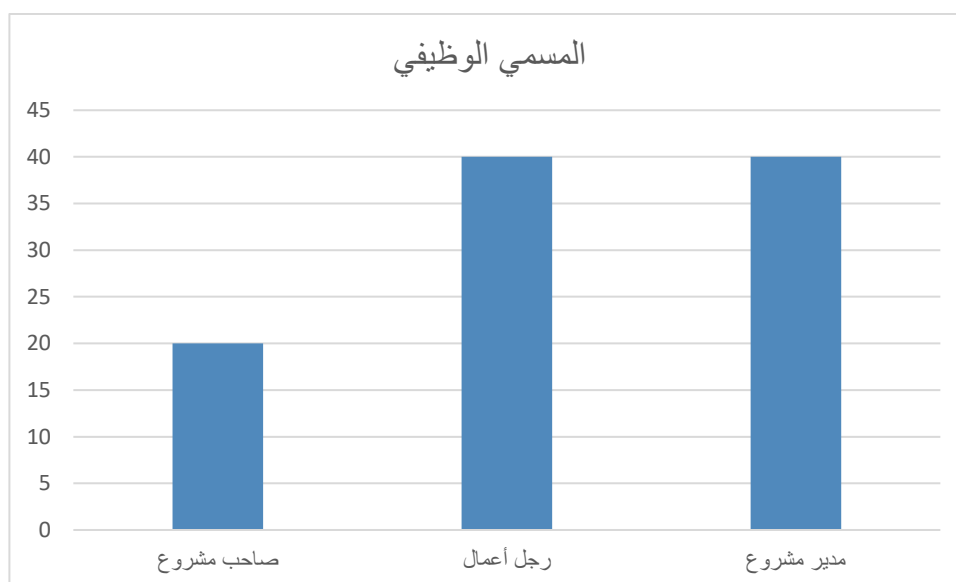
المسمى الوظيفي		
النسبة	التكرار	
20	6	صاحب مشروع
40	12	رجل أعمال
40	12	مدير مشروع
100.0	30	الإجمالي

هذا الجدول يقدم لنا نظرة شاملة حول توزيع المشاركين وفقاً لمسميات وظائفهم

جاءت النسبة المسمى الوظيفي لصاحب مشروع 20% ، البالغ عددهم 6 مشاركين وهي أقل نسبة. نسبة مسمى رجل أعمال 40% البالغ عددهم 12 مشارك. نسبة المسمى الوظيفي لمدير مشروع 40%. ونسبة المسمى الوظيفي

لمدير مشروع 40% ، البالغ عددهم 12. ونلاحظ تساوي نسبة المسمي الوظيفي لرجل أعمال مع المسمي الوظيفي لمدير مشروع، وهذه النسبة ضعف المسمي الوظيفي لصاحب مشروع.

شكل (3) يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المسمي الوظيفي



رابعاً متغير المؤهل الدراسي:

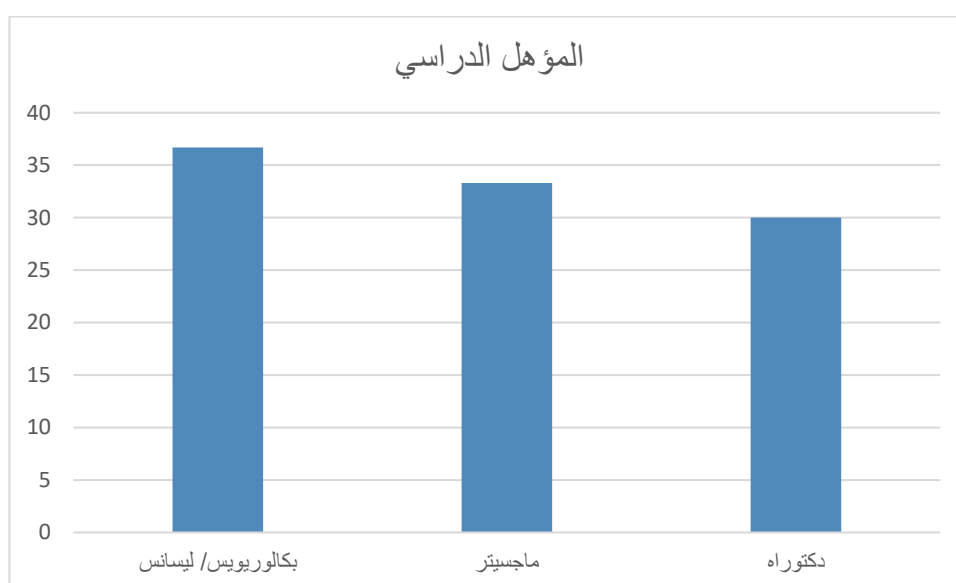
جدول (4) يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل الدراسي

المؤهل الدراسي		
النسبة	التكرار	
36.7	11	بكالوريوس / ليسانس
33.3	10	ماجستير
30	9	دكتوراه
100.0	30	الإجمالي

هذا الجدول يقدم لنا نظرة شاملة حول توزيع المشاركين وفقاً لمستويات تعليمهم

حيث جاءت أعلى نسبة مشاركين هم حملة البكالوريوس أو الليسانس 36.7% وبلغ عددهم 11 مشارك ، ويليهما حملة الماجستير 33.3% البالغ عددهم 10 مشارك. وجاءت أصغر نسبة مشاركة هي حملة الدكتوراه 30% البالغ عددهم 9 مشارك.

شكل (4) يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل الدراسي



خامساً متغير سنوات الخبرة:

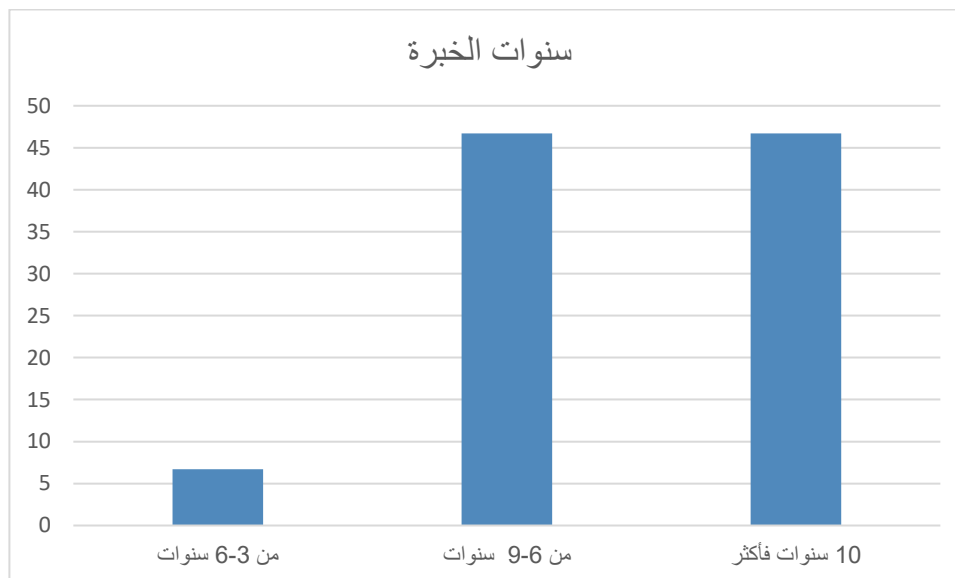
جدول (5) يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة		
النسبة	التكرار	
6.7	2	من 3-6 سنوات
46.7	14	من 6-9 سنوات
46.7	14	10 سنوات فأكثر

الإجمالي	30	100.0
----------	----	-------

جاءت نسبة من لديهم خبرة أقل من 3-6 سنوات 6.7% البالغ عددهم 2 مشارك وهي أقل نسبة مشاركة. وجاءت نسبة من لديهم خبرة من 6-9 سنوات 46.7% البالغ عددهم 14. وجاءت نسبة من لديهم خبرة 10 سنوات فأكثر 46.7% البالغ عددهم 14 مشارك. ويلاحظ تساوي نسبة من لديهم خبرة من 6-9 سنوات مع من لديهم خبرة من 10 سنوات فأكثر وهذه النسبة ضعف نسبة من لديهم خبرة من 3-6 سنوات.

شكل (5) يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير سنوات الخبرة



سادساً متغير حجم الشركة:

جدول (6) يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير حجم الشركة

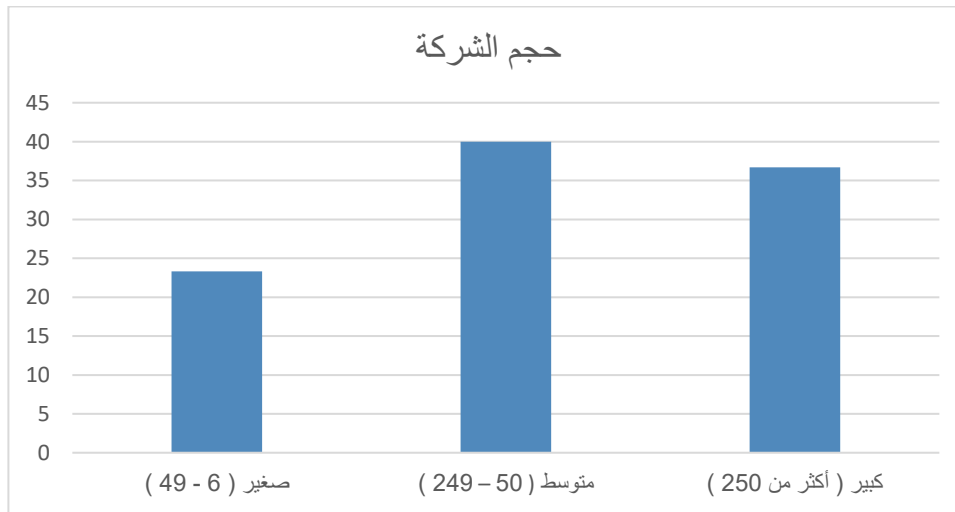
حجم الشركة		
النسبة	التكرار	

23.3	7	صغير (6 - 49)
40	12	متوسط (50 - 249)
36.7	11	كبير (أكثر من 250)
100.0	30	الإجمالي

هذا الجدول يقدم لنا نظرة شاملة حول توزيع المشاركين وفقاً لحجم الشركة:

حيث كانت نسبة حجم الشركة الصغير (6 - 49) أصغر نسبة وهي 23.3 % وبلغ عددهم 7 مشاركين، ونسبة حجم الشركة المتوسط (50 - 49) هي 40% وهي أعلى نسبة مشاركة وبلغ عددهم 12 مشارك، ونسبة حجم الشركة الكبير (أكثر من 250) هي 36.7% البالغ عددهم 11 مشارك.

شكل (6) يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير حجم الشركة



تصحيح الأداة:

لقياس تقديرات أفراد العينة على فقرات الاستبانة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي:

(موافق بشدة)، (موافق)، (محايد)، (لا أوافق)، (لا أوافق بشدة)

وعليه تم إعطاء أوزان لإجابات عينة الدراسة لقياس درجة التقدير وذلك على النحو التالي:

(موافق بشدة "4"، موافق "3"، محايد "2"، لا أوافق "1"، لا أوافق بشدة "0")

ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى كل

مجال من مجالاتها، فقد تم احتساب المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى (للأوزان)}}{\text{عدد الفئات المفترضة}} = \frac{4-0}{3} = 1.333$$

واستناداً لذلك تم اعتماد المعيار التالي: المستوى المنخفض = 0 - 1.33، والمستوى المتوسط = 1.34 - 2.66،

والمستوى المرتفع = 2.67 - 4 المعيار والجدول (2) يبين ذلك:

الجدول (7): المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة ومتغيراتها

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
من 0 - أقل من 1.33	بدرجة منخفضة
من 1.33 - أقل من 2.67	بدرجة متوسطة
من 2.67 - 4.00	بدرجة مرتفعة

التحليل الوصفي لمحاوَر الدراسة :

المحور الاول: حوكمة الشركات

جدول (8) التحليل الوصفي للمحور الأول: حوكمة الشركات

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة
البعد الأول: المساءلة				
1	تعتقد أن المساءلة تُعد من متطلبات تقييم الأداء المؤسسي وعامل أساسي في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3	0.983	بدرجة مرتفعة
2	تساعد المساءلة في تحديد مدى الالتزام باللوائح والقوانين ومن ثم كيفية الوصول الى الكفاءة والفعالية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.	2.93	0.944	بدرجة مرتفعة
3	ترى أن المساءلة تعتبر قيمة جوهرية في الحوكمة الرشيدة وبدونها لا يمكن وصف الحوكمة بالرشاد.	2.267	0.691	بدرجة متوسطة
4	تساهم المساءلة في تقديم تفسير أو تبرير وقبول المسؤولية عن أعمال تمت في المؤسسات.	3.06	0.828	بدرجة مرتفعة
5	تساهم المساءلة في تجنب وإدارة المخاطر التي تواجه المشاريع مما يؤدي الأمر الى تحقيق الانضباط المالي والإداري وينصب ذلك كله على تعزيز عوامل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3.13	1.105	بدرجة مرتفعة
البعد الثاني: العدالة				
1	من وجهة نظرك الشخصية: ترى أنه من خلال مبدأ العدالة يتمكن الموظفون من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.	2.766	0.971	بدرجة مرتفعة

2	تظن أن العدالة تمثل اطار مرجعي وقانوني وقضائي عادل وحيادي بالمشروعات كافة كما يمثل أداة وعامل هام في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3.1	0.845	بدرجة مرتفعة
3	ترى أن امتثال المشاريع الصغير والمتوسطة الحجم يبيئ الفرصة لإسهام الموظفين إسهاما كاملا في تحقيق النمو الشامل بتلك المشاريع.	2.8	1.031	بدرجة مرتفعة
4	تطبيق العدالة دليل قوي على تحقيق المشاريع للنزاهة في الحقوق والمسؤوليات بين كل أفراد المشروع.	3	0.909	بدرجة مرتفعة
5	يترتب على عدم توافر العدالة بكافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة نتائج سلبية بما يؤدي الى فشل تلك المشاريع.	2.83	0.949	بدرجة مرتفعة
البعد الثالث: الشفافية				
1	تساعد الشفافية في الوصول السريع وغير المقيد للمعلومات الضرورية حول أفعال الحكم وتصرفات المسؤولين بما يساهم في تعزيز سبل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	2.90	1.028	بدرجة مرتفعة
2	يضمن مبدأ الشفافية حق الموظفين بالمشروعات في اتخاذ القرارات والدوافع الكامنة وراءها.	2.96	0.718	بدرجة مرتفعة
3	تعتقد أن الشفافية تساعد في نشر وتوضيح القواعد التي يستند اليها متخذو القرارات في صناعة قراراتهم الخاصة بنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3.13	0.776	بدرجة مرتفعة

4	من وجهة نظرك الشخصية: ترى أن الشفافية تعمل على تزويد الجهات المسؤولة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالأدوات الضرورية والضرورية لمراقبة الحوكمة.	2.63	1.033	بدرجة متوسطة
5	تعزز الشفافية وضوح المعلومات المقدمة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين القرار الإداري وزيادة الانتاجية ومنها نمو تلك المشروعات.	2.83	0.913	بدرجة مرتفعة

المحور الثاني نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية:

جدول (9) التحليل الوصفي للمحور الثاني: نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة
1	من وجهة نظرك: أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تختلف وفقاً لاختلاف إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التقدم الفني بها.	2.96	0.889	بدرجة مرتفعة
2	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إتاحة فرص العمل والحد من مشكلة البطالة.	2.90	0.661	بدرجة مرتفعة
3	يمثل المشروع الصغير والمتوسط الحجم نواة رئيسية لمشروع كبير في المستقبل.	2.43	0.897	بدرجة متوسطة

4	تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في خفض تكاليف الانتاج وزيادة القيمة المضافة للمشروعات.	2.86	0.819	بدرجة مرتفعة
5	تُعد برامج دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء المرتفع تتضمن تلك البرامج توفير دعم مالي للبحوث والتطوير التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العامل الرئيسي والأكثر أهمية في زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	2.90	884	بدرجة مرتفعة

المحور الثالث: الابتكار المالي

جدول (10) التحليل الوصفي للمحور الثالث: الابتكار المالي

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة
1	تعتقد أن الابتكار المالي يمثل مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية الحاجات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقق مما تساهم نجاح تلك المشاريع.	3	1.082	بدرجة مرتفعة

2	في رأيك أن المشتقات المالية هي وسيلة لتحويل المخاطر بين المتعاملين في السوق الأمر الذي يساعد في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بذلك السوق.	2.967	1.033	بدرجة مرتفعة
3	تظن أن الابتكار المالي يساعد في رفع كفاءة المؤسسات المالية وتحقيق قيمة مضافة لها.	2.83	0.912	بدرجة مرتفعة
4	تعتقد أن الابتكار المالي يساعد في أن تصبح المؤسسات ذات كفاءة استثمارية والنمو السريع في ظل الأسواق التنافسية الحالية من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية تسد احتياجات السوق.	3.23	0.678	بدرجة مرتفعة
5	من وجهة نظرك كمحاسب ترى أن الابتكار المالي يُعد أحد مقاييس الأداء والميزة التنافسية للمؤسسات من أجل البقاء والنمو والاستمرار في السوق.	2.76	0.897	بدرجة مرتفعة

صدق وثبات الأداة:

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة لقياس متغيرات الدراسة تم القيام بعدة إجراءات وهي:

أولاً: الصدق الظاهري للأداة:

الخصائص السيكومترية لمحاو استبيان الدراسة:

الثبات والصدق:-

صدق الاستبيان يعنى تمثيله للمجتمع المدروس بشكل جيد حيث أن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة. أما ثبات الاستبيان فيعنى إننا إذا أعدنا توزيع هذا الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع ونفس حجم العينة فإن النتائج ستكون مقاربة للنتائج التي حصلنا عليها من العينة الأولى وتكون النتائج بين العينتين متساوية باحتمال يساوى معامل الثبات.

ويتم اختبار صدق وثبات الاستبيان باستخدام معامل الفا كرونباخ والتي تعبر قيمته عن مدى ثبات الأسئلة وصدقها في التعبير عن المؤشر التي وضعت لقياسه وتتراوح قيم الفا كرونباخ بين الصفر والواحد الصحيح.. حيث أنه كلما اقترب مقياس كرونباخ الفا من 1 الصحيح كلما كان ثبات أداة القياس والاستمارة أقوى (وقد جرى بين الإحصائيين اتخاذ قيمة 0.7 فأكثر كقيمة مقبولة لهذا المعامل.

تم تقدير ثبات المقياس باستخدام ألفا - كرونباخ، وذلك على النحو التالي:

(ثبات محاور عناصر الدراسة):-

جدول (11) يوضح معامل الفا كرونباخ لثبات الاستبانة ككل ومحاورها

عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ	المحور
15	0.887	حوكمة البيانات
5	0.710	نجاح المشروعات الصغيرة
5	0.837	الابتكار المالي
25	0.933	الاستبيان ككل

تظهر نتائج اختبار الفا كرونباخ الخاصة بثبات محاور عناصر الدراسة أن الاستبانة التي تم استخدامها لقياس المتغيرات المختلفة تبدو ذات ثبات جيد. القيم المذكورة لمعامل الفا كرونباخ تشير إلى مدى اتساق الأسئلة الموجودة في كل محور على حدة وفي الاستبانة ككل. المحور " حوكمة البيانات " لديه معامل الفا كرونباخ قدره 0.887، وهذا يشير إلى أن الأسئلة المتعلقة بحوكمة البيانات في الاستبانة تعطي نتائج متقاربة ومتسقة عندما يتم قياسها معًا. بالإضافة إلى ذلك، معاملات الفا كرونباخ لبقية المحاور تتراوح بين 0.710 و 0.837، وهذه القيم تشير إلى أن جميع المحاور لديها درجة عالية من الثبات ومن ثم يمكننا القول أن هذا المقياس يتسم بدرجة ثبات مرتفعة ويمكن الاعتماد عليه. عمومًا، يعتبر أن معاملات الفا العالية تشير إلى زيادة في مستوى الثبات والموثوقية. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاعتماد على الاستبانة لقياس العوامل المذكورة في الدراسة والتوصل إلى نتائج دقيقة وموثوقة.

- الاتساق الداخلي

تم تقدير الاتساق الداخلي لعبارات المقياس من خلال حساب معامل الارتباط بين عبارات المقياس والأبعاد الفرعية.

صدق الاتساق الداخلي لبعدها المساءلة:

جدول (12) يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعدها المساءلة

الاستقلالية والموضوعية		
.733**	معامل ارتباط بيرسون	تعتقد أن المساءلة تُعد من متطلبات تقييم الأداء المؤسسي وعامل أساسي في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.807**	معامل ارتباط بيرسون	تساعد المساءلة في تحديد مدى الالتزام باللوائح والقوانين ومن ثم كيفية الوصول إلى الكفاءة والفعالية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.534**	معامل ارتباط بيرسون	تري أن المساءلة تعتبر قيمة جوهرية في الحوكمة الرشيدة وبدونها لا يمكن وصف الحوكمة بالرشاد.
0.002	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.596**	معامل ارتباط بيرسون	تساهم المساءلة في تقديم تفسير أو تبرير وقبول المسؤولية عن أعمال تمت في المؤسسات.
0.001	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.735**	معامل ارتباط بيرسون	تساهم المساءلة في تجنب وإدارة المخاطر التي تواجه المشاريع مما يؤدي الأمر إلى تحقيق الانضباط المالي والإداري وينصب ذلك كله على تعزيز عوامل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

صدق الإتساق الداخلي لبعد العدالة:

جدول (13) يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد العدالة

الاستقلالية والموضوعية		
.827**	معامل ارتباط بيرسون	من وجهة نظرك الشخصية: ترى أنه من خلال مبدأ العدالة يتمكن الموظفون من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.708**	معامل ارتباط بيرسون	تظن أن العدالة تمثل اطار مرجعي وقانوني وقضائي عادل وحيادي بالمشروعات كافة كما يمثل أداة وعامل هام في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.556**	معامل ارتباط بيرسون	ترى أن امتثال المشاريع الصغير والمتوسطة الحجم يهيئ الفرصة لإسهام الموظفين إسهاما كاملا في تحقيق النمو الشامل بتلك المشاريع.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.675**	معامل ارتباط بيرسون	تطبيق العدالة دليل قوي على تحقيق المشاريع للنزاهة في الحقوق والمسؤوليات بين كل أفراد المشروع.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.824**	معامل ارتباط بيرسون	يترتب على عدم توفر العدالة بكافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة نتائج سلبية بما يؤدي الى فشل تلك المشاريع.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

صدق الإتساق الداخلي لبعد الشفافية :

جدول (14) يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد الشفافية

الاستقلالية والموضوعية		
.722**	معامل ارتباط بيرسون	تساعد الشفافية في الوصول السريع وغير المقيد للمعلومات الضرورية حول أفعال الحكم وتصرفات المسؤولين بما يساهم في تعزيز سُبل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.576**	معامل ارتباط بيرسون	يضمن مبدأ الشفافية حق الموظفين بالمشروعات في اتخاذ القرارات والدوافع الكامنة وراءها.
0.001	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.499**	معامل ارتباط بيرسون	تعتقد أن الشفافية تساعد في نشر وتوضيح القواعد التي يستند إليها متخذو القرارات في صناعة قراراتهم الخاصة بنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
0.005	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.760**	معامل ارتباط بيرسون	من وجهة نظرك الشخصية: ترى أن الشفافية تعمل على تزويد الجهات المسؤولة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالأدوات الضرورية والضرورية لمراقبة الحوكمة.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	

.775**	معامل ارتباط بيرسون	تعزز الشفافية وضوح المعلومات المقدمة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يؤدي الى تحسين القرار الاداري وزيادة الانتاجية ومنها نمو تلك المشروعات.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

صدق الإتساق الداخلي لنجاح المشروعات الصغيرة

جدول (15) يوضح صدق الاتساق الداخلي للنجاح المشروعات الصغيرة

الاستقلالية والموضوعية		
.690**	معامل ارتباط بيرسون	من وجهة نظرك: أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تختلف وفقاً لاختلاف إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التقدم الفني بها.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.666**	معامل ارتباط بيرسون	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اتاحة فرص العمل والحد من مشكلة البطالة.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.713**	معامل ارتباط بيرسون	يمثل المشروع الصغير والمتوسط الحجم نواة رئيسية لمشروع كبير في المستقبل.

0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.493**	معامل ارتباط بيرسون	تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في خفض تكاليف الانتاج وزيادة القيمة المضافة للمشروعات.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.739**	معامل ارتباط بيرسون	تُعد برامج دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء المرتفع تتضمن تلك البرامج توفير دعم مالي للبحوث والتطوير التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العامل الرئيسي والأكثر أهمية في زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

صدق الإتساق الداخلي ل الابتكار المالي

جدول (16) يوضح صدق الاتساق الداخلي ل الابتكار المالي

الاستقلالية والموضوعية		
.870**	معامل ارتباط بيرسون	

0.000	مستوى المعنوية	تعتقد أن الابتكار المالي يمثل مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية الحاجات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقق مما تساهم نجاح تلك المشاريع.
30	العدد	
.762**	معامل ارتباط بيرسون	في رأيك أن المشتقات المالية هي وسيلة لتحويل المخاطر بين المتعاملين في السوق الأمر الذي يساعد في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بذلك السوق.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.782**	معامل ارتباط بيرسون	تظن أن الابتكار المالي يساعد في رفع كفاءة المؤسسات المالية وتحقيق قيمة مضافة لها.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.650**	معامل ارتباط بيرسون	تعتقد أن الابتكار المالي يساعد في أن تصبح المؤسسات ذات كفاءة استثمارية والنمو السريع في ظل الأسواق التنافسية الحالية من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية تسد احتياجات السوق.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
.823**	معامل ارتباط بيرسون	من وجهة نظرك كمحاسب ترى أن الابتكار المالي يُعد أحد مقاييس الأداء والميزة التنافسية للمؤسسات من أجل البقاء والنمو والاستمرار في السوق.
0.000	مستوى المعنوية	
30	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

الفصل الخامس

اختبار النتائج ومناقشتها

الفرضية الرئيسية الأولى:

"(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين الحوكمة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بالمملكة العربية السعودية"

الجدول (17): نتائج اختبار تبين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الرئيسية الأولى

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	40.118	5.180	1	5.180	0.574	0.589	0.767
		0.129	28	3.615			
			29	8.795			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.767) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.589) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (58.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.574) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط جدا ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (40.118) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (18): جدول ال Coefficients للفرضية الرئيسية الأولى

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Model	
		Coefficients	Coefficients			
		Beta	Std. Error	B		
0.006	1.811		0.350	0.634	(Constant)	1
0.000	6.334	0.767	0.116	0.737	الحوكمة	
a. Dependent Variable: نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

يظهر من الجدول السابق أن الحوكمة لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.737)، وبلغت قيمة (t) لها (6.334) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05)، وعليه

تكون معادلة التنبؤ كالتالي:

$$\text{نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة} = 0.634 + 0.737X_1$$

أي أن زيادة وحدة واحدة في (الحوكمة) يؤدي إلى زيادة بمقدار (0.737) وحدة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الفرعية الأولى:

"(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين المساءلة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بالمملكة العربية السعودية"

الجدول (19): نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الأولى

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.0002 ^b	12.021	2.642	1	2.642	0.275	0.300	0.548
		0.220	28	6.153			
			29	8.795			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.548) وهي تشير إلى علاقة متوسطة ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.300) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (30%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.3) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (12.021) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.002) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (20): جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الأولى

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Model	
		Coefficients				
		Beta	Std. Error	B		
0.004	3.098		0.433	1.341	(Constant)	1
0.002	3.467	0.548	0.138	0.478	المساءلة	
a. Dependent Variable: نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

يظهر من الجدول السابق أن المسألة لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.478)، وبلغت قيمة (t) لها (3.467) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.002) أقل من (0.05)، وعليه

تكون معادلة التنبؤ كالآتي:

$$\text{نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة} = 1.341 + 0.478X1$$

أي أن زيادة وحدة واحدة في (المسألة) يؤدي إلى زيادة بمقدار (0.478) وحدة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الفرعية الثانية:

"(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين العدالة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية"

الجدول (21): نتائج اختبار تباین الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الثانية

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	33.022	4.759	1	4.759	0.525	0.541	0.736
		0.144	28	4.035			
			29	8.795			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.736) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.525) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (52.5%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.525) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (33.022) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (22): جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثانية

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Model	
		Coefficients	Coefficients			
		Beta	Std. Error	B		
0.002	3.442		0.311	1.071	(Constant)	1
0.000	5.746	0.736	0.105	0.601	العدالة	
a. Dependent Variable: نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

يظهر من الجدول السابق أن العدالة لها أثر إيجابي دال إحصائيا بشكل منفرد على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.601)، وبلغت قيمة (t) لها (5.746) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، وعليه

تكون معادلة التنبؤ كالآتي:

$$\text{نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة} = 1.071 + 0.601X1$$

أي أن زيادة وحدة واحدة في (العدالة) يؤدي إلى زيادة بمقدار (0.601) وحدة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

" (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين الشفافية ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية"

الجدول (23): نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الثالثة

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	45.837	5.460	1	5.460	0.607	0.621	0.788
		0.119	28	3.335			
			29	8.795			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.788) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.621) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (62.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.607) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (45.837) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (24): جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثالثة

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.024	2.395		0.312	0.746	(Constant)	1

0.000	6.770	0.788	0.106	0.714	الشفافية	
a. Dependent Variable: نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

يظهر من الجدول السابق أن الشفافية لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.714)، وبلغت قيمة (t) لها (6.770) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، وعليه

تكون معادلة التنبؤ كالاتي:

$$\text{نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة} = 0.714X_1 + 0.746$$

أي أن زيادة وحدة واحدة في (الشفافية) يؤدي إلى زيادة بمقدار (0.714) وحدة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

" (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين الحوكمة والابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية"

الجدول (25): نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الرئيسية الثانية

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	50.103	9.771	1	9.771	0.629	0.641	0.801

		0.195	28	5.461			
			29	15.232			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.801) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.641) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (64.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.629) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط جدا ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (50.103) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (26): جدول ال Coefficients للفرضية الرئيسية الثانية

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Model	
		Coefficients	Coefficients			
		Beta	Std. Error	B		
0.939	0.77-		0.430	0.033-	(Constant)	1
0.000	7.078	0.801	0.143	1.012	الحكومة	
a. Dependent Variable: الابتكار المالي						

يظهر من الجدول السابق أن الحكومة لها أثر إيجابي دال إحصائيا بشكل منفرد على الابتكار المالي عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (1.012)، وبلغت قيمة (t) لها (7.078) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05)، وعليه

تكون معادلة التنبؤ كالآتي:

$$\text{الابتكار المالي} = -0.33 + 1.012X_1$$

أي أن زيادة وحدة واحدة في (الحكومة) يؤدي إلى زيادة بمقدار (1.012) وحدة في الابتكار المالي.

الفرضية الفرعية الأولى:

" (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين المساءلة والابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية"

الجدول (27): نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الأولى

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	13.316	4.909	1	4.909	0.298	0.322	0.568
		0.369	28	10.323			
			29	15.232			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.568) وهي تشير إلى علاقة متوسطة ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.322) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (32.2%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.298) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيمة المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (13.316) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (28): جدول ال Coefficients للفرعية الأولى

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Model	
		Coefficients	Coefficients			
		Beta	Std. Error	B		
0.1	1.700		0.561	0.954	(Constant)	1
0.001	3.649	0.568	0.179	0.651	المساءلة	
a. Dependent Variable: الابتكار المالي						

يظهر من الجدول السابق أن الحوكمة لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على الابتكار المالي عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.651)، وبلغت قيمة (t) لها (3.649) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.001) أقل من (0.05)، وعليه

تكون معادلة التنبؤ كالتالي:

$$\text{الابتكار المالي} = 0.954 + 0.651 \times X1$$

أي أن زيادة وحدة واحدة في (المساءلة) يؤدي إلى زيادة بمقدار (0.651) وحدة في الابتكار المالي.

الفرضية الفرعية الثانية:

" (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين العدالة والابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية"

الجدول (29): نتائج اختبار تباین الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الثانية

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	45.757	9.450	1	9.450	0.607	0.620	0.788
		0.207	28	5.782			
			29	15.232			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.788) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.620) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (62%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.607) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (45.757) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (30): جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثانية

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.186	1.355		0.372	0.504	(Constant)	1
0.000	6.764	0.788	0.125	0.847	العدالة	
a. Dependent Variable: الابتكار المالي						

يظهر من الجدول السابق أن الحوكمة لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على الابتكار المالي عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.847)، وبلغت قيمة (t) لها (6.764) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، وعليه

تكون معادلة التنبؤ كالآتي:

$$\text{الابتكار المالي} = 0.504 + 1(0.847)X$$

أي أن زيادة وحدة واحدة في (العدالة) يؤدي إلى زيادة بمقدار (0.847) وحدة في الابتكار المالي.

الفرضية الفرعية الثالثة:

" (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين الشفافية والابتكار المالي بالملكة العربية السعودية"

الجدول (31): نتائج اختبار تباین الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الثالثة

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	51.427	9.862	1	9.862	0.635	0.647	0.805
		0.192	28	5.370			
			29	15.232			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.805) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.647) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (64.7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الابتكار المالي بالملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما

وبلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.635) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (51.427) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (32): جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثالثة

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Model	
		Coefficients	Coefficients			
		Beta	Std. Error	B		
0.649	0.460		0.396	0.182	(Constant)	1
0.000	7.171	0.805	0.134	0.960	الشفافية	
a. Dependent Variable: الابتكار المالي						

يظهر من الجدول السابق أن الحوكمة لها أثر إيجابي دال إحصائيا بشكل منفرد على الابتكار المالي عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.960)، وبلغت قيمة (t) لها (7.171) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، وعليه

تكون معادلة التنبؤ كالآتي:

$$\text{الابتكار المالي} = 0.182 + 0.960 \times X1$$

أي أن زيادة وحدة واحدة في (الشفافية) يؤدي إلى زيادة بمقدار (0.960) وحدة في الابتكار المالي.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

" (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين الابتكار المالي ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية"

الجدول (33): نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الرئيسية الثالثة

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	86.227	6.639	1	6.639	0.746	0.755	0.869
		0.077	28	2.156			
			29	8.795			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.869) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.755) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (75.5%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.746) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط جداً ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيمة المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (86.227) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (34): جدول ال Coefficients للفرضية الرئيسية الثالثة

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	3.969		0.216	0.859	(Constant)	1

0.000	9.286	0.869	0.071	0.660	الابتكار المالي	
a. Dependent Variable: نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

يظهر من الجدول السابق أن الابتكار المالي لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.660)، وبلغت قيمة (t) لها (9.286) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05)، وعليه

تكون معادلة التنبؤ كالاتي:

$$\text{نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة} = 0.859 + 0.660X1$$

أي أن زيادة وحدة واحدة في (الابتكار المالي) يؤدي إلى زيادة بمقدار (0.660) وحدة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الرئيسية الرابعة:

"(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية غير مباشرة عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين الحوكمة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية من خلال الابتكار المالي"

الجدول (35): نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الرئيسية الرابعة

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	44.980	3.382	1	6.764	0.752	0.769	0.877

		0.075	27	2.030			
			29	8.795			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.877) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.769) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (76.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.752) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط جدا ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (44.980) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (36): جدول ال Coefficients للفرضية الرئيسية الرابعة

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Model	
		Coefficients	Coefficients			
		Beta	Std. Error	B		
0.022	2.439		0.267	0.652	(Constant)	1
0.000	4.591	0.709	0.117	0.539	الابتكار المالي	
0.207	1.292	0.200	0.148	0.192	الحكومة	
a. Dependent Variable: نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

يظهر من الجدول السابق أن الابتكار المالي لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.539)، وبلغت قيمة

(t) لها (4.591) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05)، ونلاحظ أنه عدم وجود تأثير معنوي مباشر للحوكمة علي نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة (0.207) أكبر من (0.05).

الفرضية الفرعية الأولى:

"(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية غير مباشرة عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين المساءلة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية من خلال الابتكار المالي"

الجدول (37): نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الأولى

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	42.588	3.339	1	6.678	0.741	0.759	0.871
		0.078	27	2.117			
			29	8.795			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.871) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.759) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (75.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.741) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط جدا ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (42.588) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (38): جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الأولى

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Model	
		Coefficients	Coefficients			
		Beta	Std. Error	B		
0.011	2.743		0.272	0.745	(Constant)	1
0.000	7.175	0.823	0.087	0.625	الابتكار المالي	
0.487	0.705	0.081	0.1	0.071	المساءلة	
a. Dependent Variable: نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

يظهر من الجدول السابق أن الابتكار المالي لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.625)، وبلغت قيمة (t) لها (7.175) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05)، ونلاحظ أنه عدم وجود تأثير معنوي مباشر للمساءلة علي نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوي دلالة (0.487) أكبر من (0.05).

الفرضية الفرعية الثانية:

" (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية غير مباشرة عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين العدالة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالملكة العربية السعودية من خلال الابتكار المالي"

الجدول (39): نتائج اختبار تبين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الثانية

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
------	---	-------------	----	----------------	-------------------	----------	---

.000 ^b	43.176	3.350	1	6.700	0.744	0.762	0.873
		0.078	27	2.095			
			29	8.795			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.873) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.762) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (76.2%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.744) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط جدا ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول السابق وبالاتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (43.176) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (40): جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثانية

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Model	
		Coefficients	Coefficients			
		Beta	Std. Error	B		
0.003	3.304		0.236	0.778	(Constant)	1
0.000	5.001	0.762	0.116	0.579	الابتكار المالي	
0.383	0.886	0.135	0.125	0.110	العدالة	
a. Dependent Variable: نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

يظهر من الجدول السابق أن الابتكار المالي لها أثر إيجابي دال إحصائيا بشكل منفرد على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.579)، وبلغت قيمة

(t) لها (5.001) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05)، ونلاحظ أنه عدم وجود تأثير معنوي مباشر للعدالة علي نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة (0.383) أكبر من (0.05).

الفرضية الفرعية الثالثة:

" (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية غير مباشرة عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين الشفافية ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية من خلال الابتكار المالي "

الجدول (41): نتائج اختبار تباین الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الثالثة

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	47.102	3.418	1	6.836	0.761	0.777	0.882
		0.073	27	1.959			
			29	8.795			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.882) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.777) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (77.7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.761) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط جدا ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما يظهر من الجدول السابق وباعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (47.102) أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05) مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (42): جدول ال Coefficients للفرضية الفرعية الثالثة

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Model	
		Coefficients	Coefficients			
		Beta	Std. Error	B		
0.012	2.679		0.244	0.654	(Constant)	1
0.000	4.355	0.666	0.116	0.506	الابتكار المالي	
0.111	1.646	0.252	0.139	0.228	العدالة	
a. Dependent Variable: نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

يظهر من الجدول السابق أن الابتكار المالي لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.506)، وبلغت قيمة (t) لها (4.355) أعلى من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة (0.00) أقل من (0.05)، ونلاحظ أنه عدم وجود تأثير معنوي مباشر للشفافية علي نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوي دلالة (0.111) أكبر من (0.05).

الفصل السادس

تحليل النتائج والتصور المقترح

النتائج:

- توضح نتائج التحليل الإحصائي أنه الحوكمة لها تأثير إيجابي على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يقودنا ذلك الى رفض الفرضية الصفريّة الأولى وقبول الفرضية البديلة، حيث أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة بأبعادها المساءلة والعدالة والشفافية على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05)، ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة بأبعادها المساءلة والعدالة والشفافية على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.
- كما أوضحت النتائج أن الحوكمة بأبعادها المساءلة والعدالة والشفافية لها أثر إيجابي دال إحصائيا بشكل منفرد على الابتكار المالي عند مستوى الدلالة (0.05)، مما تؤكد تلك النتيجة على رفض الفرضية الصفريّة الثانية وقبول الفرضية البديلة، حيث أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة بأبعادها المساءلة والعدالة والشفافية على الابتكار المالي عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.
- وفضلا عن ذلك أوضحت النتائج أيضا أن الابتكار المالي له أثر إيجابي دال إحصائيا بشكل منفرد على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يؤكد ذلك الأمر على رفض الفرضية الصفريّة الثالثة وقبول الفرضية البديلة، حيث لا يوجد أثر إيجابي للابتكار المالي على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.
- كما أوضحت النتائج أيضا أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية غير مباشرة عند مستوى الدلالة (0.05) بين الحوكمة بأبعادها المساءلة والعدالة والشفافية ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية من خلال الابتكار المالي، مما أدى الى رفضنا للفرضية الصفريّة الرابعة وقبول الفرضية البديلة، حيث لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية غير مباشرة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين الحوكمة بأبعادها المساءلة والعدالة والشفافية ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية من خلال الابتكار المالي.

التوصيات:

وفقا لنتائج الدراسة يوصي الباحث بعدد من التوصيات الهامة التي يجب وضعها في الحسبان والتي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق مبادئ الحوكمة المستدامة، بما في ذلك المساءلة والعدالة والشفافية، وذلك من أجل تعزيز نجاحها ونموها.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهودها للابتكار المالي، وذلك من خلال تقديم الحوافز والبرامج التدريبية اللازمة.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات التمويلية، وذلك من أجل تسهيل وصولها إلى التمويل اللازم لممارسة أنشطتها.
- تطوير منظومة قانونية وتنظيمية داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير التدريب والخدمات الاستشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الوعي بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع والمصادر:

- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حوكمة الشركات الفرص والتحديات، أخبار الاتحاد، 2015.
- الجوهرة ناصر عبد العزيز الهزاني، دور حاضنات الأعمال في دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة دراسة مطبقة على حاضنات الأعمال في مدينة الرياض، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض، 2015.
- أمجد حسن عبد الرحمن محمد، دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2019.
- إبراهيم حسن جمال، الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر (2014 – 2018)، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2020.
- إناس محمد رشيد، إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة الى تجربة العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد الخامس، العدد العاشر، 2013.
- بدرالدين محمد خليل، محمد بن عدنان الديبان، حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مركز دراية للدراسات والمعلومات، إدارة التسويق، 2016.
- ثابت حسان ثابت، سيد أحمد حاج عيسى، دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، 2017.
- جلال العبد، حوكمة الشركات.. ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم؟، مقالة شبكة اقتصاديات. www.eqt.com4، 2006.
- حابي أحمد، زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي Lemanger، المجلد 15، العدد 1، 2015.
- حسام أحمد علي حمادة، حوكمة الشركات لتحقيق التميز المؤسسي وتحسين الأداء المالي، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الخامس والأربعين، العدد الثاني، 2023.

- حلمي سلامة محمود قنديل، تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية، 2019، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، معهد الجزيرة العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية، العدد الحادي والعشرون.
- حيدر عباس الجنابي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح، دراسة ميدانية على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء المقدسة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2019.
- خالد منصور الشعيبي، دراسة وتحليل إدارة الابتكار وتأثيرها على الأداء المالي للمصانع دراسة ميدانية على قطاع المنتجات الكيماوية في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج المعادلة البنائية، المجلة العربية للإدارة، المجلد السادس والثلاثون، كلية الأعمال، جامعة الملك عبد العزيز، 2016.
- خليدة عابي، محاضرات مقياس حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020.
- راييس حدة، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ب-ت
- سميرة حسين اوصيلة، جمعة فرحات عقيل، أثر معوقات التمويل على الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر النوافذ الإسلامية للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد السادس عشر، 2020.
- صادق راشد الشمري، الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع، 2008.
- طالب بن علي بن عبد الله المنذري، أثر أبعاد الحوكمة على الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي في سلطنة عمان، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرقية، 2022.
- عائض سلطان مرزوق البقمي، تطور الإطار القانوني لحوكمة الشركات في النظام السعودي دراسة مقارنة، المجلة العلمية لنشر البحوث، 2019.

- عبد الصمد سعودي، بن لخضر مسعودة، أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الأسواق المالية: دراسة التجربة الكويتية لعقود خيار فرصة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2017.
- عدنان قباحة، أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.
- علي نجاح علي منصور، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول، في ضوء رؤية 2030 م - دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الرابع، العدد التاسع، 2020.
- علياء البدري خلف صالح، دور الهندسة المالية في التمويل المؤسسي في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد السابع والثلاثون، 2023.
- عمر مطر جمعه النياي، دور الحوكمة في تفعيل سياسات الابتكار الإداري في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- قلمامن منى، دور التفكير الاستراتيجي في نجاح المشاريع الصغيرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير.
- ليلي غضبان، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المركز الجامعي في الحواس، مج (11)، ع (2)، الجزائر، 2021.
- مسعود يونس عطوان عطا، دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة 2030، دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي الجديد والشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، العدد الثالث والثلاثون، الجزء الرابع، 2018.
- محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد السادس عشر، 2003.
- محمد خليل، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.

- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- منى صابر فاضل حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة، كلية الآداب، جامعة الوادي الجديد، العدد السادس والسبعون، 2020.
- منال بنت عبد العزيز بن علي العريني، واقع تطبيق الحوكمة من وجية نظر أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2014.
- منى صابر فاضل حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات، دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة، 2020، جامعة الوادي الجديد، كلية الآداب، العدد 76.
- مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي: دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022.
- ناصر، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.
- ناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 2008.
- نزمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم ما إلقاء الضوء على التجربة المصرية: مركز المشر وعات الدولية الخاصة، 2007.
- نضال عمر القاسم، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في كليات وأقسام التربية الرياضية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية"، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، مج ٤٦، الأردن، 2019.
- نوال محمد الجعيد، نجلاء إبراهيم عبد الرحمن، أثر الحوكمة على الأداء المالي (دراسة تطبيقية على البنوك السعودية) ، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، العدد الثاني، 2020.
- هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية.

الملاحق

استمارة الاستبيان

دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية: الدور

الوسيط للابتكار المالي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

نقوم بإجراء دراسة علمية تهدف إلى معرفة دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الحجم بالمملكة العربية السعودية: الدور الوسيط للابتكار المالي.

تعد الإجابة في غاية الأهمية بهدف التوصل لنتائج هذه الدراسة، لذا نرجو التكرم بالإجابة على

مجموعة من التساؤلات من منظور عملك لدراسة بعض الأمور الخاصة لمعرفة دور الحوكمة في

نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية: الدور الوسيط للابتكار

المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة نضع بين أيديكم هذه الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة

لدراسة، لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالاطلاع على الاستبانة بأقسامها واختيار مستوى استجابتهم

على كل فترة حسب ما يتفق مع وجهات نظر سيادتكم من خلال العمل على أرض الواقع (الإجابة

تكون طبقاً لتقييمك للوضع الحالي، وليس لما يجب أن يكون) وذلك من خلال وضع علامة (✓)

على الإجابة التي تلائم وجهة نظركم.

ونتعهد لكم بأن جميع البيانات المذكورة سوف يتم الاعتماد عليها في أغراض البحث العلمي فقط

وتخضع للأمانة العلمية.

شاكرين ومقدرين لدعمكم وتعاونكم

أولاً: الأسئلة الديموغرافية

1- الجنس:

- ذكر.
- أنثى.

2- العمر:

- أقل من 25-30 سنة.
- من 30-40 سنة.
- من 40-50 سنة.
- أكبر من 50 سنة.

3- المسمى الوظيفي:

- صاحب مشروع.
- رجل أعمال.
- مدير مشروع.

4- المؤهل العلمي:

- دكتوراه.
- ماجستير.
- بكالوريوس / ليسانس.
- دبلوم.

5- إجمالي سنوات الخبرة:

- أقل من 3 سنوات.

- من 3-6 سنوات.

- من 6-9 سنوات.

- أكثر من 10 سنوات.

6- حجم الشركة Firm Size

- صغيرة (6-49).

- متوسطة (50-249).

- كبيرة (أكثر من 250).

ثانياً: محور الدراسة

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	ارفض	ارفض بشدة
المحور الأول: حوكمة الشركات						
البعد الأول: المساءلة						
1.	تعتقد أن المساءلة تُعد من متطلبات تقييم الأداء المؤسسي وعامل أساسي في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
2.	تساعد المساءلة في تحديد مدى الالتزام باللوائح والقوانين ومن ثم كيفية الوصول الى الكفاءة والفعالية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
3.	ترى أن المساءلة تعتبر قيمة جوهرية في الحوكمة الرشيدة وبدونها لا يمكن وصف الحوكمة بالرشاد.					
4.	تساهم المساءلة في تقديم تفسير أو تبرير وقبول المسؤولية عن أعمال تمت في المؤسسات.					

					5. تساهم المساءلة في تجنب وإدارة المخاطر التي تواجه المشاريع مما يؤدي الأمر الى تحقيق الانضباط المالي والإداري وينصب ذلك كله على تعزيز عوامل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
--	--	--	--	--	--

البعد الثاني: العدالة

					1. من وجهة نظرك الشخصية: ترى أنه من خلال مبدأ العدالة يتمكن الموظفون من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.
					2. تظن أن العدالة تمثل إطار مرجعي وقانوني وقضائي عادل وحيادي بالمشروعات كافة كما يمثل أداة وعامل هام في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
					3. ترى أن امتثال المشاريع الصغير والمتوسطة الحجم يهيئ الفرصة لإسهام الموظفين إسهاما كاملا في تحقيق النمو الشامل بتلك المشاريع.
					4. تطبيق العدالة دليل قوي على تحقيق المشاريع للنزاهة في الحقوق والمسؤوليات بين كل أفراد المشروع.
					5. يترتب على عدم توافر العدالة بكافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة نتائج سلبية بما يؤدي الى فشل تلك المشاريع.

البعد الثالث: الشفافية

					1. تساعد الشفافية في الوصول السريع وغير المقيد للمعلومات الضرورية حول أفعال الحكم وتصرفات
--	--	--	--	--	--

					المسؤولين بما يساهم في تعزيز سبل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	
					2. يضمن مبدأ الشفافية حق الموظفين بالمشروعات في اتخاذ القرارات والدوافع الكامنة ورائها.	
					3. تعتقد أن الشفافية تساعد في نشر وتوضيح القواعد التي يستند اليها متخذو القرارات في صناعة قراراتهم الخاصة بنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.	
					4. من وجهة نظرك الشخصية: ترى أن الشفافية تعمل على تزويد الجهات المسؤولة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالأدوات الضرورية والضرورية لمراقبة الحوكمة.	
					5. تعزز الشفافية وضوح المعلومات المقدمة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يؤدي الى تحسين القرار الاداري وزيادة الانتاجية ومنها نمو تلك المشروعات.	
المحور الثاني: نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية						
					1. من وجهة نظرك: أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تختلف وفقاً لاختلاف إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التقدم الفني بها.	
					2. تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إتاحة فرص العمل والحد من مشكلة البطالة.	
					3. يمثل المشروع الصغير والمتوسط الحجم نواة رئيسية لمشروع كبير في المستقبل.	

					4. تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في خفض تكاليف الانتاج وزيادة القيمة المضافة للمشروعات.
					5. تُعد برامج دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء المرتفع تتضمن تلك البرامج توفير دعم مالي للبحوث والتطوير التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العامل الرئيسي والأكثر أهمية في زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
المحور الثالث: الابتكار المالي					
					1. تعتقد أن الابتكار المالي يمثل مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية الحاجات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقق مما تساهم نجاح تلك المشاريع.
					2. في رأيك أن المشتقات المالية هي وسيلة لتحويل المخاطر بين المتعاملين في السوق الأمر الذي يساعد في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بذلك السوق.
					3. تظن أن الابتكار المالي يساعد في رفع كفاءة المؤسسات المالية وتحقيق قيمة مضافة لها.
					4. تعتقد أن الابتكار المالي يساعد في أن تصبح المؤسسات ذات كفاءة استثمارية والنمو السريع في ظل الأسواق التنافسية الحالية من خلال تقديم

					منتجات وخدمات ذات جودة عالية تسد احتياجات السوق.	
					5. من وجهة نظرك كمحاسب ترى أن الابتكار المالي يُعد أحد مقاييس الأداء والميزة التنافسية للمؤسسات من أجل البقاء والنمو والاستمرار في السوق.	

شكراً جزيلاً لوقتكم وتعاونكم في الإجابة على هذا الاستبيان

رابط الاستبيان:

<https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfAm8ICN9bOfV6Me9Zo>

[WCC4D4qz8NGvLeebqZ8Brh31R-5MLQ/viewform?usp=sf_link](https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfAm8ICN9bOfV6Me9ZoWCC4D4qz8NGvLeebqZ8Brh31R-5MLQ/viewform?usp=sf_link)

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور الحوكمة والكشف عن مساهمتها الفعالة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية في ضوء الدور الوسيط للابتكار المالي، وذلك من خلال التعرف على ماهية الحوكمة والتعرف على دورها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة الى التعرف على طبيعة ومتطلبات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، وإبراز الدور الوسيط للابتكار المالي في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، ذلك الى جانب التنبؤ بالطرح المستقبلي لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030م، واعتمد الباحث في تلك الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بسرد الإطار النظري من خلال الاطلاع على الدراسات والاطروحات السابقة، كما قام بجمع بيانات الدراسة الميدانية من خلال الاعتماد على أداة الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة وتمثل مجتمع الدراسة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية بمدينة الرياض، وتكونت عينة الدراسة الممثلة لذلك المجتمع في 30 مفردة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء، وتم الاعتماد على برنامج SPSS لتحليل الاحصائي لتحليل البيانات التي تم جمعها والتوصل الى نتائج منطقية أكثر دقة.

وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في أن الحوكمة بأبعادها المساءلة والعدالة والشفافية لها دور إيجابي في تأثيرها على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، كما أن للابتكار المالي دور فعال في المساهمة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، كما توصل الباحث الى عدد من التوصيات ويرى أنها مناسبة لحل مشكلة الدراسة وبالتالي تحقيق أهدافها وتتمثل أبرزها في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق مبادئ الحوكمة المستدامة، بما في ذلك المساءلة والعدالة والشفافية، وذلك من أجل تعزيز نجاحها ونموها، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهودها للابتكار المالي، وذلك من خلال تقديم الحوافز والبرامج التدريبية اللازمة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات التمويلية، وذلك من أجل تسهيل وصولها إلى التمويل اللازم لممارسة أنشطتها.

Abstract

This study aims to highlight the role of governance and reveal its effective contribution to the success of SMEs in Saudi Arabia in light of the intermediary role of financial innovation's role in SMEs in Saudi Arabia, In addition to recognizing the nature and requirements of SME success in Saudi Arabia and highlighting the intermediary role of financial innovation in the success of SMEs in Saudi Arabia, This is in addition to predicting the future progress of SMEs in Saudi Arabia in the light of Vision 2030 and the researcher relied on the analytical descriptive curriculum, where the researcher listed the theoretical framework by reviewing previous studies and theses. and collected field study data by relying on the identification tool as the main tool for study and representing the study community in small and medium enterprises in the industrial zone of Riyadh, the sample of the study representing that community consisted of 30 individuals from SMEs, entrepreneurs and managers and the SPSS statistical analysis program was used to analyze the data collected and arrive at more accurate logical results.

The researcher reached a set of findings, the most important being that governance with its dimensions of accountability, justice and transparency has a positive role to play in its impact on the success of SMEs in Saudi Arabia. and financial innovation is instrumental in contributing to the success of Saudi Arabia's SMEs, the researcher has also reached a number of recommendations and considers it appropriate to solve the study's problem and thus achieve its objectives. The most important of these is to encourage SMEs to apply the principles of sustainable governance. including accountability, justice and transparency, in order to enhance their success and growth and support small and medium-sized enterprises in their financial innovation efforts through incentives and training programmes and to promote cooperation between small and medium-sized enterprises and financing agencies in order to facilitate their access to finance for their activities.

Mid Ocean University
College of Management
Specialty.....

**"The role of governance in the success of small and medium-sized
enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia: The mediating role of
financial innovation"**

Preparation

Supervision:

Dr. Walid Abdul Jawad Saleem Sadiq

Dr. Al-faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

2023